

الشرطة النسائية ودورها فى مواجهة
العنف ضد المرأة – دراسة ميدانية

إعداد

د/ سعاد ابراهيم العزازى

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الدراسات الانسانية - جامعة الأزهر

٢٠١٧م

مقدمة:

تشهد المرأة حضوراً بارزاً في مختلف مجالات الحياة واستطاعت أن تثبت نجاحاً وظيفياً ومنها حضورها في العمل الشرطي ، حيث فرضت نفسها في هذا العمل فكراً وممارسة ، وأثبتت فيه وجودها حين منحت الفرصة الملائمة.

ويتميز المجتمع الحديث بالعنف البشري المتفاعل مع الأحداث والمشكلات الاجتماعية التي تفرزها إيقاعات الحياة المدنية والحضرية والصناعية ، ويحمل الإنسان معه غرائز وراثية مثل الجوع والعطش والخوف وسواها إلا أنه يمتلك في ذات الوقت عقلاً يستخدمه للتفكير والاستدلال.

وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق الأمن والقضاء على العنف ليست مسؤولية الدولة وأجهزة الضبط الاجتماعي الرسمية من شرطة وقضاء ومؤسسات عقابية فقط ، ولكنها مسؤولية المجتمع بكل نظمه وتنظيماته التلقائية والمخططة اعتباراً من الأسرة والمدرسة وحتى التنظيمات الطوعية والمهنية والاجتماعية والترفيهية ، وهي مسؤولية كل مواطن من حيث وجوب احترامه للقانون ولحقوق الآخرين وأداء واجباته.

ولا يقتصر عمل أجهزة الضبط الرسمي وفي مقدمتها الشرطة على ملاحقة المجرمين والتحقيق معهم ورفع أمرهم للعدالة ، ولكنه يكمن في الدرجة الأولى في الحيلولة دون وقوع الجرائم وتأمين سلامة الناس وتقديم الخدمات العاجلة لهم.

وقد حظي واقع الشرطة النسائية في الوطن العربي وآفاق تطوره اهتمام مؤتمرات قادة الشرطة والأمن العرب ، وتعد توصية المؤتمر الخامس الذي انعقد بالرياض عام ١٩٧٧ بضرورة إدخال العنصر النسائي في الشرطة ، وأن يوكل للشرطة النسائية ما يلائم طبيعة المرأة من مهام ، وتعد هذه التوصية بداية مرحلة جديدة في تاريخ الشرطة العربية كشفت عن رقي في الوعي الشرطي والدور الذي يمكن أن تسهم فيه المرأة العربية في المسؤولية الاجتماعية العامة للحفاظ على أمن المجتمع والوقاية من الإضرار ، وأكد المؤتمر السادس لقادة الشرطة والأمن العرب الذي عقد في دمشق عام ١٩٧٨ اهتمامه بموضوع الشرطة النسائية ، عندما أقر منهجاً موحداً لتأهيل وتدريب الشرطة النسائية ، والحد الأدنى للمؤهل العلمي الواجب توفره في العناصر النسائية التي تلتحق بالشرطة ، مشيراً إلى مجالات عملها من (تفتيش النساء ، التحقيق مع النساء ، العمل بمجالات الرعاية الاجتماعية ، قضايا الأحداث ، العمل في ميدان الاتصالات ، والاستعلامات ، ومجالات السياحة) (جامعة الدول العربية ، ١٩٩٦ ، ٢٠-٢٣).

ولا تقتصر وظيفة الشرطة على الجانب الجنائي فحسب ، ولكنها تمتد إلى الجوانب الوقائية والاجتماعية بشكل أكبر ، وهذه الجوانب تستغرق حوالي ٨٥% من أنشطة الشرطة في العديد من الدول المتقدمة ، وهذا يلقي مزيداً من الأهمية على أدوار الشرطة في المجتمع ، وبالتالي يتطلب الإعداد الجيد لرجل الشرطة لممارسة أدواره الوقائية والاجتماعية والقانونية وأدواره المتعلقة بتحقيق الأمن والعدالة ، وأداء الخدمات الإنسانية للمواطنين (العوجي ، ٢٠١٧ ، ٩٦).

وقد ظل عمل الشرطة قروناً طويلة مقتصرراً على الرجال، إلا أنه بذلت محاولات في أوائل القرن العشرين في ألمانيا وأمريكا لاستخدام العنصر النسائي في الخدمات المتعلقة بالنساء والأطفال ، وكسرت هذه المحاولات العادات والتقاليد وأكدت على قدرة المرأة في النجاح بكافة المجالات حتى تلك التي فرضت عليهن مواجهة المجرمين ومثيري الشغب والعنف ليتحولن إلى آلة لتطبيق القانون (أشرف ، ٢٠١٥).

وبدأت دول العالم فى الاعتماد على العنصر النسائي داخل قوات الشرطة حتى وصل الأمر إلى دول العالم العربى ومن بينها مصر ، وعلى مستوى العالم العربى لم تقف حدود الشرطة النسائية عند حد قضايا العنف ضد المرأة حيث كان لعناصر الشرطة النسائية دوراً هاماً فى تأمين العديد من الفعاليات ، كما تهتم بالقضايا التي تخص النساء والأطفال فى العديد من الدول ومنها "الإمارات العربية المتحدة" حيث قامت بتشكيل مجلس الشرطة النسائي فى إمارة دبي والذي يتكون من ١٥ عضواً من العنصر النسائي (البلوشي ، ٢٠١١).

وقد ظهر مفهوم الشرطة المجتمعية فى الآونة الأخيرة لإحداث تعاون وثيق بين رجال الأمن وأفراد وهيئات المجتمع ومنها استحداث الشرطة النسائية إحدى خطط وزارة الداخلية المصرية لمواجهة ظاهرة التحرش والحد من العنف ضد المرأة.

ويعد عام ١٩٨٢ بداية لتواجد الشرطة النسائية فى مصر حيث بدأ قبول خريجات الجامعات من الطالبات الحاصلات على المؤهلات العليا بكلية الضباط المتخصصين بأكاديمية الشرطة ، وذلك بهدف وجود عناصر الشرطة النسائية فى الإدارات ذات العلاقة بخدمات الجماهير كالمروور والسجل المدني بالإضافة إلى خدمات الرعاية الصحية (السكران ، ٢٠١١).

مشكلة البحث:

تعد قضية العنف ضد المرأة من القضايا التي فرضت نفسها بقوة خلال الآونة الأخيرة ، وخاصة فى الأعوام التي أعقبت قيام ثورة ٢٠١١ ونظراً لتفاقم الظاهرة وتزايد وتيرتها أضحت ما تعانيه المرأة موضوعاً شائعاً على منابر عديدة ، سواء فى وسائل الاعلام أو على مواقع التواصل الاجتماعي.

وفى دراسة للمجلس القومي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن المرأة والعنف اتضح أن نسبة النساء اللاتي يتركن منازل الزوجية بسبب العنف من قبل أزواجهن يقدرن بمليون امرأة سنوياً ، كما بلغ إجمالي النساء المعرضات للعنف بكل أشكاله سواء من قبل الأزواج أو الأقرباء أو الأشخاص الغرباء حوالي سبعة ملايين امرأة سنوياً وأن عدد النساء اللاتي يبلغن الشرطة لا يتعدى ٧٥ ألف امرأة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة ، ٢٠١٥).

وتحظى قضية العنف ضد المرأة بأهمية محورية لدى العديد من المنظمات الحقوقية والتي أكدت على ضرورة محاسبة مرتكبي هذه النوعية من الجرائم ، والتصدي لها من خلال منظومة شاملة من الإجراءات للقضاء عليها.

وقد اتخذت الحكومة المصرية بعض التدابير لحماية المرأة من العنف ومنها: (الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية، ٢٠١٤)

- إنشاء ادارة مكافحة جرائم العنف ضد المرأة عام ٢٠١٣ وهي إدارة متخصصة تعتمد على الشرطة النسائية لمتابعة كل ما تتعرض له المرأة من صور العنف ، وتشجيع المرأة على الإبلاغ عن أي واقعة تتعرض لها.

- توقيع عدة بروتوكولات بين وزارة الداخلية والمجلس القومي للمرأة بهدف تعزيز التعاون بين الجانبين فى مجال حماية المرأة والتأكيد على احترام حقوقها ، ومن بينها إنشاء إدارة متابعة جرائم العنف ضد المرأة.

وأصبحت المرأة اليوم عنصراً ضرورياً لقيام المجتمع بكل أدواره الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ولم يعد بالإمكان الاستغناء عنها، وفي هذا المجال تأتي إشكالية هذا البحث والذي يركز على دور الشرطة النسائية في التعامل مع جرائم العنف ضد المرأة.

تساؤلات البحث:

يطرح البحث السؤال الرئيس التالي :

ما دور الشرطة النسائية في مواجهة العنف كما تعكسها عينة من المستفيدات من ادارة مكافحة جرائم العنف ضد المرأة ؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية :

- ١- ما أنواع العنف الموجه ضد المرأة كما تعكسها عينة البحث ؟
- ٢- ما الإجراءات الوقائية التى تنفذها الشرطة النسائية للحد من حالات العنف ضد المرأة كما تعكسها عينة البحث ؟
- ٣- ما طرق تعامل الشرطة النسائية مع حالات العنف كما تعكسها عينة البحث؟

أهداف البحث :

استهدف هذا البحث التعرف على ما يلي :

- ١- تعرف أنواع العنف التى تواجه المرأة كما تعكسها عينة البحث.
- ٢- تعرف الإجراءات الوقائية التى تنفذها الشرطة النسائية للحد من حالات العنف كما تعكسها عينة البحث.
- ٣- تعرف طرق تعامل الشرطة النسائية مع حالات العنف ضد المرأة كما تعكسها عينة البحث.

أهمية البحث :

تمثلت أهمية البحث فيما يلى :

- ١- طبيعة الموضوع الذي يتناوله البحث والمتعلق بدور الشرطة النسائية فى مواجهة العنف ضد المرأة والذي يعد مجالاً بحثياً جديداً من حيث الأبعاد التى تم التطرق لها.
- ٢- رفع الوعي لدى أفراد المجتمع بالدور الحيوي الذي تلعبه الشرطة النسائية للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة.
- ٣- يمكن أن تسهم نتائج البحث فى إتاحة المجال أمام بحوث ميدانية تتناول جوانب أخرى لدور الشرطة النسائية.

مفاهيم البحث :**الشرطة النسائية :**

تعرف بأنها "الهيئة النظامية النسائية المكلفة بحفظ الأمن والنظام، وتنفيذ أوامر الدولة وحماية أنظمتها وهي أحد أفرع القطاعات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، والمنوط به استتاب الأمن، وحماية القانون والنظام" (العربي، ٢٠١١، ١٦).

ويعرفها البحث اجرائياً بأنها "العاملون باداء مكافحة جرائم العنف ضد المرأة بمحافظة الشرقية من مختلف الرتب والتخصصات العلمية والوظيفية والذين يستخدمون كافة الإجراءات والمهام والأساليب والأنشطة تجاه حالات العنف التي تتعرض لها المرأة المصرية".

العنف

يعرف قاموس علم الاجتماع العنف بأنه "يظهر عندما يكون ثمة فقدان "لوعي لدى أفراد معينين أو في جماعات ناقصة وبهذه الصفة يمكن وصفه بالسلوك العدوانى" (غيث، ٢٠٠٩، ٢٠١).

كما يعرف "باربرا ويتمر" العنف "بأنه خطاب او فعل مؤذ او مدمر يقوم به فرد أو جماعة ضد اخرى" (الجبرين، ٢٠٠٦، ٢٠).

العنف ضد المرأة:

يعرف البحث العنف ضد المرأة اجرائياً بأنه "أي فعل عنف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو النفسية أو الاقتصادية، بما فى ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل سواء حدث ذلك فى الحياة العامة أو الخاصة".

الدراسات السابقة :**أولاً : الدراسات المتعلقة بالشرطة النسائية :****دراسة (كيطان، ٢٠١٦):**

هدفت الدراسة التعرف على ميكانيزمات التكيف والمواجهة لدى النساء الشرطيات ومعرفة اتجاهاتهن نحو العمل بمجال الشرطة ومدى نجاح هذه التجربة، وتكونت عينة البحث (٤٥) مفردة من الضابطات والشرطيات من جميع الرتب، وأظهرت النتائج أن أكثر الأسباب الدافعة لالتحاق المرأة بالعمل الشرطي هي الرغبة في الحصول على الامتيازات، وأن أكثر الصعوبات العمل هي المعاناة من تقبل الشارع لها، وأن نسبة الشعور بالرضا في اقتحام تجربة جديدة بلغت ٨٠%، وأن نسبة من يشعرون بالثبات في القدرة على العمل بلغت ٨٨,٩%، وأن نسبة من أجبن بأنهن قادرات على مواجهة التحديات بلغت ٧٧,٨%.

دراسة (المحاسنه، الخرشة، ٢٠١٥):

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الكفايات الجوهرية للقيادة النسائية في الأداء المؤسسي، وتكونت عينة الدراسة من (١٩٨) مفردة من الشرطية النسائية، وتوصلت الدراسة للمجموعة من النتائج منها، أن تصورات المبحوثات نحو مستوى توافر الكفايات الجوهرية لدي القيادات النسائية بأبعاده المختلفة جاءت متوسطة للكفايات مجتمعة وفي مجالاتها منفردة، وجود أثر ذو دلالة احصائية لتصورات المبحوثات لأبعاد الكفايات الجوهرية للقيادة النسائية التالية (الابتكار، التمكين، الرؤية الاستراتيجية) على متغير الأداء المؤسسي، وعدم

وجود فروق ذات دلالة احصائية لتصورات المبحوثات للكفايات الجوهرية للقيادة النسائية تعزى للمتغيرات الديمغرافية .

دراسة (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٥) :

هدفت الدراسة التعرف على النظرة المجتمعية لعمل النساء فى الشرطة النسائية فى اليمن والخروج بفهم أعمق لسياق ونظرة المجتمع لقضايا الأمن المتعلقة بالنساء وموقف المجتمع من عمل النساء فى سلك الشرطة ، ومعرفة الأسباب الكامنة وراء مدى دعم انخراط النساء فى سلك الشرطة وكيف رؤية المجتمعات لإمكانية الاستفادة من عمل الشرطيات ، وتمثلت عينة البحث فى عينة عشوائية من اليمنيين واليمنيات من مختلف الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، وتوصلت الدراسة إلى أن العمل الشرطي النسائي يوفر الدعم للمرأة فى المجتمع من حيث توفير مظلة الحماية الاجتماعية .

دراسة (عبد الله ، ٢٠١٤) :

هدفت الدراسة إلى معرفة ضغوط الحياة للمرأة العاملة بقوات الشرطة السودانية ، وتم التركيز على المرأة الشرطية بولاية الخرطوم متمثلة فى العاملات بوزارة الداخلية وجامعة الرباط الوطنى ، وتم اختيار عينة عشوائية من النساء العاملات بلغ حجمها (١٠٠) امرأة ، وأظهرت النتائج أن الضغوط الحياتية لدى المرأة العاملة بقوات الشرطة تتسم بالارتفاع ولا توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الضغوط ومتغير العمر والمستوى التعليمي والتربية العسكرية .

دراسة (عبد الله ، ٢٠١٤) :

هدفت الدراسة التعرف على اتجاهات الشرطة النسائية حول الكفاءة المهنية والقدرات الذاتية للمرأة فى العمل الشرطي ، وشملت الدراسة استطلاع آراء (٦٣٦) من العاملين بشرطة دبي تضمنت (٣٤٩) من الذكور ، و(٢٨٧) من الإناث تراوح متوسط عمر النساء فى العينة (٣٠) سنة ، بالإضافة إلى متوسط مدة الخبرة فى العمل بلغ (٨) سنوات ، واستخدمت الدراسة استمارة مقابلة ، وأظهرت الدراسة أنه بالرغم من وجود دراسات علمية عديدة فى أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا حول دور النوع فى عمل الشرطة إلا أن هذه الدراسات تعتبر نادرة فى الشرق الأوسط وأن نسبة الثقة إلى فى عناصر الشرطة النسائية فى دبي تبلغ ٩٠% .

دراسة (Randhwa & Narang , 2013) :

هدفت الدراسة إلى بحث الوضع الوظيفي للعاملات فى الشرطة النسائية بالهند والتحديات التي تواجههن ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومنها أن نسبة الشرطيات ازداد من ١,١٨% إلى ٤,٥٩% من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠١٠ ، وأن التحديات التي تواجه الشرطيات داخل العمل تمثلت فى تمييز الإدارة على أساس النوع الاجتماعي وأنه لا يوجد مهام وأدوار رئيسية يكلفن بها ، ووجود التحيز من الزملاء الرجال ، وغموض وصراعات الدور والفساد ومشاكل التنسيق والاختلاف فى أسلوب القيادة والافتقار إلى الرضا الوظيفي ، وتمثلت التحديات خارج العمل فى التوازن بين الوظيفة وحياة العائلة والتقدم التكنولوجي .

دراسة (Gultekina & Leichtman & Garrison , 2010) :

هدفت الدراسة إلى بحث المحتوى الثقافي وموضوع النوع الاجتماعي فى الشرطة النسائية بمدينة أنقرة بتركيا وشمل المسح الرتب المختلفة للشرطيات وتم بحث (سياسة التوظيف – التحرش – الرضا الوظيفي – الضغط – استراتيجيات حل المشاكل – العوائق – المستقبل المهني) ، وتكونت عينة الدراسة من (٧٠) شرطية ، وتم استخدام استبانة تحتوي على أسئلة مفتوحة لكل اتجاه بحثي ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج

ومنها أن الضغط الوظيفي تمثل في (ساعات العمل الطويلة - المهام المضمنة - الموازنة بين العمل والحياة الأسرية)، وتمثلت العوائق المهنية في (الاتجاه السلبي من الزملاء الذكور والموظفات المدنيات - الراتب - النوع - البيروقراطية).

دراسة (Hassell & Archbold & Stichman , 2010)

هدفت الدراسة إلى مقارنة خبرات مكان العمل ما بين الإناث والذكور في شرطة البلديات في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبحث العلاقات المتبادلة بين المشكلات داخل العمل بين (التحيز - التقدير الخاطيء للقدرات الفردية - افتقار الفرد إلى الترقى) و(الحاجة إلى البرامج التوجيهية - الاجهاد - الرضا الوظيفي) ، واستخدمت الدراسة استبياناً لجمع المعلومات ، وتكونت العينة من (١٢٩) شرطياً وشرطية ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومنها أن الشرطيات يعانين من مشاكل العمل بشكل مماثل ولا يختلفن عن الذكور ، وأن أفراد الشرطة من ذوي مستويات الاجهاد الأعلى أقل رضا عن عملهم ، كما أن الأفراد الذين يرون أن هناك حاجة إلى تقارير توجيهية يعانون من اجهاد وظيفي عال.

دراسة (Seklecki & Paynich , 2007)

هدفت الدراسة إلى توفير المعلومات المتعلقة بدوافع عمل وخبرات واتجاهات الشرطيات ، وتحديد أسباب انخفاض مستويات تمثيل المرأة في هذا المجال بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتم استخدام استبيان لجمع المعلومات وتكونت العينة من (٥٣١) شرطية ، وتم عمل تحليل وصفي للمعلومات الديموغرافية ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومنها أن الحافز الأكبر للعمل بالشرطة هو الأمن الوظيفي والرغبة في مساعدة الآخرين ، وأن أغلب الشرطيات ليس لديهن رغبة في ترك الوظيفة ولكن القلة أبدت الميل لذلك لدواعي شخصية والسعي للعمل بوظيفة أخرى.

دراسة (المقيد ، ٢٠٠٩) :

هدفت الدراسة التعرف على مسيرة الشرطة النسائية فى معظم الدول العربية وكشفت أن عمل المرأة لا يتعارض مع أئوتئتها أو أنه سبباً فى عنوستها ، أو يؤدى لخلافات زوجية وإهمال المرأة لبيتها وأولادها ، وعرض الباحث البيانات الديموجرافية لعينة الدراسة والتي تتمثل فى العاملات فى الشرطة النسائية فى الدول العربية وتشتمل على الرتبة العسكرية ، الحالة الاجتماعية ، عدد سنوات العمل فى الشرطة ، طبيعة العمل ، أوقات العمل ، المستوى التعليمى ، عمل الزوج ، مهنة الزوج ، معظم أبناء المبحوثات متفوقين فى دراستهم ، وأظهرت الدراسة وجود اتجاه ايجابي العاملات فى الشرطة النسائية فى الدول العربية نحو العمل الشرطي ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو العمل الشرطي تعزى لاختلاف كل من (الخبرة ، طبيعة العمل، المستوى التعليمى ، والحالة الاجتماعية).

دراسة (التحافى ، ٢٠٠٥) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على الشرطة النسائية ومستقبلها فى الوطن العربى وتمت معالجة الموضوع من خلال ثلاثة محاور أساسية هي : طبيعة وجود الشرطة النسائية فى الماضى بالوطن العربى ثم حاضرها وأخيراً الإطار العلمى والعملى لتطویر واقع الشرطة النسائية فى الوطن العربى ، وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها أن مستقبل الشرطة النسائية فى الواقع العربى يدعو إلى التفاؤل وأنه يمكن تفعيلها من خلال منطلقات عديدة من أبرزها تأسيس معهد تأهيلي وتدريبى للشرطة النسائية للتعامل مع كافة الظروف النفسية والقانونية والأمنية وإدخال العنصر النسوي فى الشرطة بما يلائم طبيعة المرأة من مهام .

دراسة (الطيب ، ٢٠٠١) :

هدفت الدراسة التعرف على الإيجابيات والسلبيات والآثار الناتجة عن أداء المرأة في العمل الشرطي ، وقد احتوت الدراسة على عدة فروض منها عمل المرأة بالشرطة حقق الكثير من الإيجابيات في التعامل مع قضايا المرأة وخاصة قضية العنف ، وأن المرأة بالشرطة لها دورا فى بعض الإدارات المتخصصة ، كما توصلت الدراسة إلى اعتراض بعض ضباط الشرطة على عمل المرأة بالشرطة، وارتباط العمل الشرطي للمرأة ببعض السلبيات .

ثانيا : دراسات تتعلق بالعنف ضد المرأة :**دراسة (الدوي ، ٢٠١٦) :**

هدفت الدراسة التعرف على مظاهر العنف الممارس ضد المرأة في المجتمع البحريني ، والكشف عن العوامل المسؤولة عن انتشار هذه الظاهرة وآليات مواجهتها على كافة المستويات ، وتم اختيار عينة الدراسة من ثلاث مؤسسات ومراكز لرعاية حالات النساء الممارس عليهن العنف بمملكة البحرين بواقع (٢٣) حالة ، وأظهرت النتائج وجود اتفاق بين حالات الدراسة على التعرض لأشكال وأنواع مختلفة من العنف من قبل أزواجهن والتي اتخذت مظاهر عدة تراوحت بين العنف المادي والجسدي والمعنوي والنفسي بالإضافة إلى العنف الممتد إلى أهل الزوجة والذي اتخذ مظاهر متعددة تراوحت بين السب والقذف وتوجيه الإهانات المعنوية واللفظية.

دراسة (Lacey & McPherson, 2013) :

هدفت الدراسة إلى معرفة الفروق بين النساء المعنفات جسدياً ونفسياً والنساء غير المتعرضات للعنف ، وتكونت عينة الدراسة من النساء المعنفات المتواجدات في الدور الخاصة بالمعنفات ، وتوصلت الدراسة إلى أن النساء المعنفات لديهن مشاكل جسدية ونفسية بسبب أشخاص من خارج نطاق الأسرة ، كما أن هناك فروقاً بين النساء المعنفات تبعاً للفترة الزمنية التي تعرضن فيها للعنف حيث كانت النساء المتعرضات للعنف لفترة ست سنوات أو أكثر لديهن ضغوط نفسيه عالية مع أعراض اكتئاب.

دراسة (Dave,2013) :

هدفت الدراسة التعرف على خصائص وسمات العنف ضد المرأة من خلال تطبيق دراسة حالة على النساء المعنفات بالهند ، وتمثلت عينة الدراسة في (٢٠) حالة من المستفيدات من الوحدات المخصصة للتعامل مع حالات انتهاك داخل أقسام الشرطة ، وأظهرت النتائج انتشار العنف الاجتماعي والاقتصادي بدرجة أكبر من العنف البدني والجنسي وأن أكثر الأفراد ممارسة للعنف هم الأزواج.

دراسة (عثمان، ٢٠١٣) :

هدفت الدراسة التعرف على الوضع الراهن للتحرش بالمرأة فى المجتمع المصرى ومدى انتشاره والتعرف على رؤى المبحوثين لأسبابه وآثاره وإلقاء الضوء على هذه الظاهرة من خلال مفهوم الشباب والعنف ضد المرأة والنوع الاجتماعي ، واستخدمت الدراسة استبانة ودليل للمقابلة ، وتكونت عينة الدراسة من (٢٠٠) طالب وطالبة من الكليات النظرية والعملية بجامعة المنصورة و(٦) فتيات من اللاتي تعرضن للتحرش ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها تعرض المرأة للعنف والتحرش بكل أشكاله .

دراسة (أحمد ، ٢٠١١) :

هدفت الدراسة رصد بعض أنماط العنف ضد المرأة فى محافظة المنيا والتعرف على المحددات المجتمعية لتنامى هذه الأنماط من العنف من مجتمع الدراسة. كما هدفت إلى التوصل إلى بعض الآليات الملائمة ، وتوصلت الدراسة إلى تنوع الموطن الأصلي لحالات الدراسة والتي توزعت ما بين الريف والحضر ، وأن غالبية المعنفات من صغيرات السن و توزعت حالات الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية إلى متزوجات ومطلقات وغير متزوجات وأن غالبية حالات الدراسة تعرضوا للعنف الاسري و سلب الممتلكات الخاصة بهن .

دراسة (الزهرة ، ٢٠١٠) :

هدفت الدراسة التعرف على طبيعة العلاقة بين تعرض المرأة للعنف والإساءة داخل أسرتها وإصابتها بالاضطرابات السيكوسوماتية والكشف عن المعاناة النفسية والاجتماعية والصحية والاقتصادية للمرأة المصنفة التى تصاب بالاضطرابات السيكوسوماتية ، وتكونت عينة الدراسة من (٦٠) فرداً من الجنسين وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية جوهريّة بين التعرض للعنف الأسري والاصابة بالاضطرابات السيكوسوماتية لدى مجموعة النساء المعنفات وعينة الدراسة الكلية ، وأنه كلما ارتفع مستوى العنف الذى تتعرض له النساء ارتفع مستوى شدة الاضطراب السيكوسوماتي الناتج عنه .

دراسة (Gracia & Herrero , 2010)

هدفت الدراسة التعرف على مدى قبول العنف المنزلي ضد المرأة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ومدى تأثير ذلك في تشكيل البيئة الاجتماعية وتكونت عينة الدراسة من (١٣٤٥٧) شخصاً من ٢١٢ مدينة ضمن ١٥ دولة من الاتحاد الأوروبي، ، وتم اجراء العديد من المقابلات ، وتطبيق تحليل متعدد على المستوى الفردي والمحلي ، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود إجراءات كافية تحمي المرأة من العنف المنزلي، وأن المجتمع الأوروبي يقبل العنف الأسري في حال تغاضت المرأة عن حقوقها بل ويلقي اللوم عليها، كما أشارت النتائج إلى واقع متوسط للعنف الأسري بنسبة ٦٢% وذلك لوجود العديد من التداخلات والخلط بين كون المرأة التي يقع عليها العنف الأسري ضحية أم جانية ، وذلك لتشعب العوامل الاجتماعية المرتبطة بأولئك اللواتي يتعرضن.

دراسة (Patrik ,2009)

هدفت الدراسة تعرف الاجراءات والجهود المتبعة في التعامل مع العنف المجتمعي، وبحث كيفية معالجة الفجوات القائمة بين الجهود النظرية والممارسة في خدمة من تعرض للعنف المجتمعي ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بإنشاء برنامج مقترح خاص متعدد المستويات وشرح البرامج المبتكرة والجهود الوقائية التعاونية، وأشارت النتائج إلى أن ظاهرة التعرض للعنف منتشرة في المناطق الحضرية بنسبة ٧٧%، وأن التعرض للعنف من قبل الجيران أو أفراد الحي الواحد يسبب العديد من الآثار النفسية والاجتماعية الوظيفية، مع قلة الجهود الوقائية المتبعة لتخفيف الآثار الناتجة عن العنف المجتمعي .

دراسة (الهر ، ٢٠٠٨) :

هدفت الدراسة إلى تعرف العنف ضد المرأة وعلاقته بالصحة النفسية لدى الزوجات العربيات المعنفات بمدينة مالو بالسويد ، وتم اعداد مقياس نفسي مقسم إلى ٩ أبعاد ، وتكونت عينة الدراسة من (٨٣) امرأة متزوجة عربية معنفة ومسجلة رسمياً فى السجلات الخاصة بالضغوط الاجتماعية تم اختيارهن بالطريقة العشوائية تراوحت أعمارهن ما بين (١٩ - ٥٥) سنة ، وتوصلت الدراسة إلى أن النساء المعنفات يعانين من اضطرابات نفسية متعددة وفقاً لطبيعة العنف الممارس ضدهن والمصنف ضمن مقياس الدراسة .

دراسة (عمران ، ٢٠٠٥):

هدفت الدراسة إلى معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والأسرية لمرتكبي جرائم العنف ضد المرأة ، وتمثلت العينة في نزلاء سجون المنطقة المركزية بالقاهرة ، وأظهرت النتائج أن أغلبية مرتكبي جرائم العنف ضد المرأة هم من الذكور وبلغت نسبتهم ٨٥,٩% ، ومن أشكال العنف التي يرتكبونها (القتل والضرب المفضي إلى الموت وهتك العرض والاعتصاب والسرقه) بينما بلغت نسبة الاناث اللاتي يقدمن على ارتكاب جرائم العنف ١٤,١% وتمثلت في(قتل أمهاتهن اوبناتهن) ، وأن مرتكبي العنف ضد المرأة أقل تديناً وأكثر تعاطياً للمخدرات.

تعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال عرض الدراسات السابقة والتي أبرزت العديد من الجوانب المهمة سواء من المنظور الأمني أو الاجتماعي أو النفسي، فقد أظهرت تلك الدراسات الدور الإيجابي لعمل المرأة فى المجال الشرطي كما نادى بعض الدراسات بضرورة الاستفادة من المرأة في سلك الشرطة والاستفادة من امكانياتها.

كما أوضحت أيضاً إحدى الدراسات أن عمل المرأة فى الشرطة فى الوطن العربى يدعو إلى التفاؤل ، كما يلاحظ من الدراسات السابقة عدم وجود دراسات تتعلق مباشرة بدور الشرطة النسائية فى مواجهة العنف ضد المرأة وهو ما يمثل محور اهتمام الدراسة الحالية.

ومن خلال استقراء الدراسات السابقة المرتبطة بالعنف ضد المرأة يتضح أنها اهتمت بمعرفة أشكال العنف ضد المرأة من وجهة نظرهن بمناطق جغرافية متعددة ، كما أن الدراسات العربية التي أجريت في هذا الموضوع اعتمدت على معرفة نسب انتشار العنف ضد المرأة من خلال ايجاد احصائيات لها.

ويمكن حصر أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة فيما يلى :

- التأكيد على دعم عمل الشرطة النسائية داخل المجتمع .
- الحث على زيادة مشاركة المرأة فى العمل الشرطى حيث يعزز ذلك من مساندة الشرطة النسائية للمرأة المعنفة.
- أن قضية المعنفات فى المجتمع تحتاج إلى دعم نفسى ومادى واجتماعى وذلك لا يأتى إلا من خلال توفير الدولة للمؤسسة تدعم تلك الفئة.

ويتضح الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في أن هدف الدراسة الحالية هو التعرف على وجهة نظر المستفيدات من ادارة مكافحة العنف ضد المرأة وهو ما يعد بحثياً جديداً في الدراسات الاجتماعية المتعلقة بالشرطة النسائية.

الإطار النظرى :

الشرطة النسائية :

كرم الإسلام المرأة ، وساوى بينها وبين الرجل فى وحدة الأصل الإنسانى يقول تعالى "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء" (سورة النساء: آية ١)

ويعد العمل الشرطى بكل أشكاله ركيزة هامة من ركائز حفظ الأمن والحفاظ على مكونات المجتمع ويلعب العنصر النسائى دوراً فاعلاً ومهماً فى ذلك لا يقل أهمية عن دور الرجل وخاصة مع التطور الكبير الذى تشهده مصر مما يجعل من الخدمات التى تقدمه الشرطة النسائية شيئاً ضرورياً وحتمياً فى كل مفصل من مكونات المجتمع المصرى .

ووجود امرأة شرطية يساعد إلى حد كبير فى كشف العديد من الجرائم والأمراض الاجتماعية وذلك لحرصها فى المعاملة على التحرى والاستنتاج ، ويبرز دورها الفعال فى معالجة مشكلات العنف عبر البحث الاجتماعى الذى يهتم بدراسة الحالة اجتماعياً ونفسياً ومعرفة مدى أسباب الجنوح وكيفية المعالجة وهى بطبيعتها الأقدر على هذه المعالجة ، وفى مجال الخدمات الشرطية يكون تعامل المرأة مع العنصر النسائى أكثر فاعلية .

وقد بدأ دخول العنصر النسائى فى السنوات الأولى من القرن العشرين ، وقد بدأت أولى المحاولات لإشراك الفتيات فى العمل الشرطى خلال فترة الحرب العالمية الأولى عندما أصبحت الغالبية العظمى من الرجال فى عداد القوات المسلحة ، وما ترتب على ذلك من ظروف دفعت بالمرأة إلى العمل فى المصانع والمتاجر والزراعة والخدمات لدفع الاقتصاد الوطنى للأمام والابقاء على استمراريته ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد ساهمت التغيرات الاجتماعية خلال فترة الحرب فى صنع ظروف عرضت العديد من الفتيات للأخطار الأخلاقية والبدنية مما دعا إلى الحاجة إلى حمايتهن عن طريق الحاق عدد أكبر من النساء فى أجهزة الشرطة النسائية ، وقد بدأ عمل الشرطة النسائية يتخذ شكلاً إيجابياً فعلاً منذ بداية الثلاثينات حيث أخذت النساء تعمل فى مجال مكافحة انحراف الاحداث والنساء ثم تشعبت أعمالهن لتشمل مكافحة الجرائم والتهريب والقيام بخدمات اجتماعية وتربوية أخرى (الطيان ، ٢٠٠٠ ، ٣٠).

وتلعب الشرطة النسائية فى العصر الحديث دوراً فاعلاً ومهماً فى حفظ الأمن والنظام والحفاظ على مكونات المجتمع وذلك بأهمية لاتقل عن دور الرجل ، وخاصة مع التطور الكبير الذى تشهده المجتمعات ، فقد بدأ فى العصر الحديث إشراك الفتيات فى العمل الشرطى لمراقبة الإناث ومنعهن من الانحراف ، وكذلك الاهتمام بقضايا المرأة وحمايتها مما يجعل من الخدمات التى تقدمها الشرطة النسائية شيئاً ضرورياً

وفيما يلي عرضاً لبعض المعلومات عن نشأة الشرطة النسائية فى بعض الدول الغربية:

في الولايات المتحدة الأمريكية تم تسمية الشرطة النسائية بهذا الاسم عام ١٩١٠ حيث تم تعيين أول فتاة كشرطية نظامية مارست العمل الشرطي في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، وكذلك انضمت أول امرأة شرطية إلى إدارة شرطة لوس انجلوس في العام نفسه (Harrington,2011).

وفي بريطانيا دخل العنصر النسائي الأجهزة الشرطية خلال الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٥ وفي ٢٠١٨ فقد تم تعيين ٢٥ امرأة على الفور كأعضاء في الدوريات الخاصة العاملة مراكز الشرطة وفي عام ١٩٢٣ منحت الشرطة النسائية صلاحيات الاعتقال ولكنها بقيت محدودة (الطيان، ٢٠٠٠).

اما الشرطة النسائية في استراليا أنشئت عام "١٩٤٥" ونتيجة للتطور الاجتماعي والثقافي الذي غزي المجتمع الاسترالي في الستينيات والسبعينيات كانت النهضة قد شملت النساء وسهلت انخراطهن في العمل الشرطي وقد أجريت العديد من الدراسات حول الشرطة النسائية، وتبين احدي الدراسات انه بمقارنة للسلوك المتكرر لكل من الرجل والمرأة فإن الضباط من النساء كن أكثر قدرة على تبادل المعلومات ومساندة المواطن، وأكثر التزام بقانون الابتعاد عن العنف (Tredrea,2000).

وفي اليابان تأسست الشرطة النسائية عام ١٩٤٥ بعد استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية، ونتيجة حالة الاضطرابات، واللامركزية في نظام الشرطة عام ١٩٤٦ التي نتج عنها فوضى في المجتمع الياباني تم تجنيد ٦٣ شرطية لهذه الغاية، ومن أجل مساعدة قوة الشرطة النظامية في بعض الواجبات الحساسة التي تتعلق بالنساء (Yoshino,2004).

بعض تجارب الدول العربية في الشرطة النسائية

الشرطة النسائية في الجزائر

تعد الجزائر البلد العربي الأول من حيث عدد المنسوبات للشرطة والاتي تلقين تدريبا نظريا وتطبيقاً، وعملت في العمل الإداري وعملت في التفتيش والبصمات والنظام العام ولها دور فعال في مكافحة الإرهاب بشرطة الحدود، كما تم تعيين نساء شرطيات على رأس بعثات ووفود لتمثل الجزائر بالخارج كما لها دورها الفعال في المجتمع.

الشرطة النسائية في الإمارات :

تعتبر شرطة دبي أول جهاز أمني خليجي يضم المرأة إلى كوادره في وقت بدأ طموح النساء لا يتوقف عند حد لاسيما الوصول إلى رتبة لواء، ونشأت فكرة إلحاق العنصر النسائي للعمل في المجال الشرطي والأمني في عام ١٩٦٧ للحاجة الماسة للعنصر النسائي في تقديم مختلف الخدمات للنساء، وتم اختيار الدفعة الأولى من الطالبات، وكان عددها ١٨ منتسبة ويحتل العنصر النسائي ٥% من إجمالي الموظفين العاملين في شرطة دبي إذ يصل عددهن إلى ٢٠٥٢ موظفة، واستطاعت فتيات مثل (سمية مبارك) وغيرها أن يزاحمن رجال الشرطة في إجادة استعمال المسدس ويتأهلن إلى أولمبياد سيدني لعام ٢٠٠٠ (مجلة شرطة دولة الإمارات، ٢٠٠٥، ٧٢).

الشرطة النسائية في الأردن :

نظرا لظهور الحاجة لوجود كوادر شرطية نسائية لإدامة واجبات ووظائف جهاز الأمن العام فقد تم تأسيس أول مدرسة لتدريب الشرطة النسائية في عام ١٩٧٢، وكانت البداية بتدريب (٦) فتيات تشكلن نواة الشرطة النسائية واصبحت للشرطة النسائية الأردنية معهد خاص لتأهيل النساء لأعمال الشرطة، واحتفلت الشرطة الأردنية بتخريج الدورة ٢٥ للشرطة النسائية في ١٩٨٩ (مجلة الشرطة الأردنية، ٢٠٠٧، ٣٣).

٤ - الشرطة النسائية فى مصر : (الصقحة الرسمية لوزارة الداخلية، ٢٠١٤)

بدأت فكرة الاستفادة من العنصر النسائى فى أعمال الشرطة فى مصر عام ١٩٢٠م عندما دعا الاتحاد المصرى لرعاية الطفولة والأمومة إلى اختيار فتيات من البوليس النسائى الانجليزى لتدريب المواطنات المصريات على بعض الأعمال الشرطية التى تتلاءم ومؤهلاتهن وبخاصة إدارة سجون النساء .

وفى عام ١٩٥٥م أنشئ مكتب للمشرفات الإداريات طور عام ١٩٦٢م إلى باحثات الشرطة وأحقن بإدارة البحث الجنائى ، منحت من تحمل منهن شهادة الحقوق أو الآداب أو الخدمة الاجتماعية صفة الضبطية القضائية.

وتعد بداية تواجد الشرطة النسائية بالفعل فى مصر كانت عام ١٩٨٤ وبدأ قبول خريجات الجامعات المصرية من الطالبات الحاصلات على المؤهلات العليا مثل "الطب ، الحقوق ، والآداب فى كلية الضباط" والمتخصصين بأكاديمية الشرطة بهدف وجود عناصر الشرطة النسائية فى الإدارات التى لها علاقة بخدمات الجماهير، كالمروور والسجل المدنى إلى جانب إدارة الرعاية الطبية، ورعاية الأحداث، والمؤسسات العقابية ومكافحة جرائم الآداب والرعاية اللاحقة.

وصدر قرار فى عام ١٩٩٠ بإلغاء التجربة التى استمرت لمدة ٦ سنوات بحجة عدم الاستفادة منها، حيث كان الإقبال من النساء ضعيف جدا للالتحاق بأكاديمية الشرطة . ورغم صدور قرار بإيقاف الالتحاق بأكاديمية الشرطة للفتيات، إلا أنها استمرت فى قبول خريجي الطب والأخصائيات الاجتماعيات بالشرطة وبعد فترة عادت الأكاديمية لقبول الفتيات من جميع التخصصات وأثبتت الفتيات كفاءة عالية فى التدريبات القتالية مثل ضرب النار والتدريبات الرماية والقتال والاشتباكات.

وأصبحت الشرطة النسائية تتعامل مع الجمهور بشكل مباشر وقامت الوزارة بإنشاء إدارة خاصة بها وتم اسناد مهام جديدة لضابطات الشرطة منها الحفاظ على الأمن فى محيط مدارس الفتيات والانتشار فى أماكن التجمعات الكبيرة بالقاهرة للقضاء على التحرش بالإناث .

تعقيب:

مما سبق تبين أن عمل المرأة فى الشرطة فى كثير من الدول العربية أعطى المرأة خصوصية عالية من خلال قيامها بكثير من المهام مثل التفتيش والحراسات والأمن العام، كما ساعد وجود المرأة الشرطية على مواجهة كثير من المشكلات الخاصة مثل فض الاشتباكات، كما مثل عمل المرأة الشرطية تقدماً ملحوظاً وإيجابياً فى كل المجالات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية.

وتلخص الباحثة حاضر الشرطة النسائية العربية بالملاحظات الآتية :

- قيادة الشرطة والأمن العربية تمتلك وعياً فكرياً جيداً حول أهمية إسهام المرأة العربية فى أعمال الشرطة ، وضرورة تشجيعهن للانخراط فى سلك الشرطة ، ووجوب تحفيزهن مادياً ومعنوياً لهذا الغرض.
- حجم القوة النسائية العاملة فى مؤسسات الشرطة العربية قليل جداً قياساً بحجم قوة رجال الشرطة فى الوطن العربى وقياساً بالمتوسط العام لكافة المجموعات الإقليمية والدولية.
- مازال عمل المرأة فى أعمال الشرطة فى الوطن العربى مقيداً بشروط وضوابط تختلف عن الشروط والضوابط العامة لعمل رجال الشرطة ، ويظهر واقع الشرطة النسائية فى الوطن العربى على وجه العموم دون مستوى التطور الذى تحقق فى مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فيه.

العنف ضد المرأة :

يتواجد العنف ويمارس من قبل جميع الجماعات الاجتماعية منها ما تستخدمه للمحافظة على امتيازاتها المادية والمعنوية ومنها ما تستخدمه لتغيير وضعها الحالى من الامتيازات المادية والمعنوية، هذه الحقيقة تحملها جميع الثقافات الاجتماعية وتقرها ، إنما إقرارها يختلف من ثقافة لأخرى ، منها ما تغلفه بغلاف رجولى ، ومنها ما تلبسه لباس القدسية الدينية ، ومنها تقنعه بقناع معيارى - قيمى ، ومنها ما تمنحه صفة الانسانية وهكذا بل لا نشاهد هذا المشهد عند الجماعات الاجتماعية لا عند المجتمعات والأمم التى تحكمها أنظمة ديمقراطية ودكتاتورية وملكية وأسرة أى الكل مشترك فى ممارسة العنف ، لذا يتعين على الباحثين الاجتماعيين رصد العنف الواقع على جميع الفئات ، ويتصف السلوك العنيف بالاستمرارية لأن الفرد أو الجماعة تمارس سلوكاً عنيفاً من أجل تحقيق مصالحها وتتحول إلى خبرة.

وتشير الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمى الرابع للمرأة فى بكين ١٩٩٥ أن العنف ضد النساء (هو أى عنف مرتبط بنوع الجنس يؤدي على الأرجح إلى وقوع ضرر جسدي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما فى ذلك التهديد بمثل تلك الأفعال، والحرمان من الحرية قسراً أو تعسفاً سواء حدث ذلك فى مكان عام أو فى الحياة الخاصة) ، وربط المؤتمر العالمى لحقوق الانسان والذى صدر عام ١٩٩٣ بين العنف والتمييز ضد المرأة وأشار بأن مظاهر العنف تشمل المضايقة والاستغلال والتمييز القائم على الجنس والتعصب.

ومهما كان نوع العنف الموجه ضد المرأة فإنه يشكل بحد ذاته جريمة ، ولا يمكن أن يخرج عن كونه جريمة يجب توصيفها للوصول إلى الحد منها وعلاجها، فكل جريمة أركانها الأساسية وهى الركن المادى والركن المعنوى ولها جانى ولها ضحية وهذا كله متوافر فى العنف ضد المرأة.

فالركن المادى يعنى القيام بأفعال مادية يمارسها المجرم على الضحية وهو هنا يتمثل بشكل واضح فى كل عمل عنيف يأتية الجاني ضد الضحية المرأة.

والركن المعنوى يعنى نية الجاني القيام بفعل عنيف موجه ضد الضحية وتوجيه إرادته نحو ذلك، وهو هنا واضح إذ أن الجاني يكون قاصد أن يعلم ويريد ارتكاب فعل أو تصرف أو سلوك عنيف ضد الضحية فقد يكون الجاني زوج الضحية أو شقيقها أو والدها أو أى شخص غريب عنها.

وأداة الجريمة متنوعة فهى كل ما يمكن استخدامه فى الاعتداء على الضحية أو ايقاع العنف عليها كالضرب باليد أو بالعصا أو بأية أداة مؤذية أو شتائم أو اغتصاب أو التحرشات الجنسية أو أية وسيلة أخرى تشكل عنفا ضد المرأة بحسب الإعلان العالمى للضاء على العنف ضد المرأة (أبو غزالة ، ٢٠٠٠، ٣).

وقد اتخذت مسألة العنف ضد المرأة مكاناً بارزاً بسبب عمل المنظمات والحركات النسائية على مستوى القاعدة الشعبية فى العالم أجمع، وقد دعت النساء إلى اتخاذ تدابير لمعالجة هذه الانتهاكات على الصعيدين الوطنى والدولى، وكشفت عن دور العنف ضد المرأة كشكل من أشكال التمييز.

ونتيجة لذلك وضعت مسألة العنف ضد المرأة على جدول الأعمال فى سياق العمل على إحقاق حقوق المرأة فى الأمم المتحدة وكان للتفاعل بين الدفاع عن المرأة فى مختلف أنحاء العالم ومبادرات الأمم المتحدة على مدى العقود الماضية عاملاً محركاً فى تحقيق هذا الانتباه.

يوجد العديد من المداخل التى حاولت تقديم تفسير لأسباب العنف ضد المرأة منها مايلي:

أولاً: المدخل البيولوجي

وهو توجه يعتبر أن العنف غريزة بيولوجية عند الانسان رففته على مر التاريخ وتعتمد علي فهم العنف من الخصائص والخيارات الفردية وعلم الوراثة ويعتبر "دراوين Darwin" أول من بلور هذا التوجه وتبعه العديد من المنظرين مثل "فرويد Freud" و" لورنس Laurence " وآخرين والذين يعتبرون أن الصراعات والحروب والمشاجرات والجرائم وغيرها ظواهر لهذه الغريزة البيولوجية الدافعة والحفزة ، كما جاءت العديد الدراسات التي ربطت بين الجينات والكروموسومات والخصائص الجسدية عامة والجريمة وعلى سبيل الذكر أعمال "المبروزو Lombroso Cesare" الذي أعطى تفسيراً بيولوجياً للجريمة على أساس انها عنفاً يتأسس على منطلقات بيولوجية تجد مصدرها من التركيبة العضوية للانسان ، والتي تعد محركاً للفعل الاجرامي لدى القائم بالجريمة ، وقد قدم نظريته هذه في كتابه "الرجل المجرم L'uomo delinquent" والذي أوضح فيه سيطرة العوامل الوراثة المؤدية إلى الجريمة على غيرها من العوامل الاجتماعية الأخرى (Ellwood,C.,2014,327).

ثانياً: المدخل البيئي

ينطلق هذا التوجه من تصور شمولي لموضوع البحث ، ويتأسس على دراسة مستويات التأثير المتعددة، ويؤكد على أن تفسير وفهم العنف ينبغي أن يكون ضمن مجموعة متداخلة من السياقات والأنظمة البيئية والتي تضم فهم الحقائق الوراثة ،والسياق العام للتنشئة ،والخصائص الثقافية والعلاقات الاجتماعية والفردية للنمو ، وذلك من خلال المستويات التالية:(15, 2011, Renzetti & Bergen & Marten)

- مستوى النظام الكلي : ويركز هذا المستوى على العوامل الثقافية الكبرى والأوسع نطاقاً كالنظام والمواقف والمعتقدات حول العلاقات.
- مستوى النظام الخارجي : ويشير إلى الشبكات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية التي تربط العلاقات بالثقافة الأوسع.
- مستوى النظام الأصغر : ويركز على المستوى الأدنى إلى العلاقات حيث يحدث العنف.
- المستوى الخلقى : ويركز على الخصائص الجينية للفرد ،وتطور ونمو شخصيته من خلال التفاعل مع المستويات السابقة الثلاث.

ثالثاً : المدخل الثقافي الاجتماعي: (Lacey & McPherson, 2013)

يؤكد أصحاب هذا المدخل على أن الثقافة بكل عناصرها تحدد السمات الأساسية لأي مجتمع ، وأن الثقافة السائدة في المجتمع المعاصر تنسم بالتسلط والعنف ، هذه الثقافة تنقل إلى الأفراد ومن ثم تؤثر في طريقة تفكيرهم فيكتسبون عنها عن طريق مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية ووسائل الاعلام المختلفة ، ويأتي على رأس هذه المؤسسات الاسرة ، المدرسة ثم المجتمع الكبير وأنه اذا كانت الاسرة كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية تعتبر أول بيئة تستقبل الطفل فهي بذلك تقوم بعملية الاعداد والتهيئة للحياة الاجتماعية حيث تصبح هي المسؤولة عن عملية التطبيع الاجتماعي للفرد كما أنها المسؤولة في ذات الوقت عن نقل ثقافة العنف للأطفال، وفي ضوء ذلك يؤكد منظرو هذا المدخل على أنه اذا المجتمع يؤمن باختلاف أساليب التربية الموجهة للذكور عن تلك الموجهة للاناث فإن عملية التنشئة الاجتماعية في هذه الحالة تتم وفق نمطين اجتماعيين مختلفين كثيراً فغالبا ما ينظر للذكر على أنه الأقوى وأن له حق التسلط في حين ينظر للانثى على أنها الاقل شأناً ومن ثم فإن استعمال العنف ضد المرأة يكمن في انتشار ثقافة العنف وقبولها عن طريق المجتمع بمختلف مؤسساته وهو الأمر الذي يعطى حداً أدنى من الشرعية لاستخدام العنف وخاصة العنف ضد المرأة.

ويتضح مما سبق أن أصحاب المدخل الثقافي الاجتماعي يقصرون ظاهرة العنف ضد المرأة في ضوء انتشار ثقافة العنف وتدعيمها من قبل المجتمع عبر مؤسساته المختلفة ، وأن اسلوب التنشئة الاجتماعية هو الذي يمنح الرجل القوة وحق التسلط وأن ذلك يعتبر من أهم الاسباب المؤدية للعنف ضد المرأة.

رابعاً: المدخل النفسي الاجتماعي

يرى اصحاب هذا المدخل أن سلوك العنف يمكن تفسيره في ضوء الاستجابات النفسية والعصبية لمنبهات تتضمنها البيئة الخارجية التي يعيش فيها الأفراد .وإذ أنهم يعترفون بالطابع الفسيولوجي لمحددات سلوك العنف ،فإنهم في الوقت ذاته يعتبرون البيئة المحرك والمركز والموجه للسلوك ؛ حيث يدركون أن يوجد لدى الأشخاص آليات فسيولوجية عصبية تمكنهم من السلوك بعدوانية ،إلا أن يوجد لدى الأشخاص آليات تعتمد على التحريض، كما أنها تخضع للسيطرة الفكرية .ومن ثم فالعنف من وجهة نظرهم هو سلوك مرضي مكتسب بواسطة التجربة والتعلم والاعداد والتعزيز وغيرها من العمليات النفسية والإدراكية كما أنه ينتقل عبر الأعراف الاجتماعية والمعتقدات والأيدولوجيات التي تعمل على المصادقة عليه ،وقبوله ضمن دائرة البيئة الثقافية(ويتمر،٢٠٠٧،٥٦).

خامساً: نظرية التعلم الاجتماعي

تعتبر هذه النظرية من أكثر النظريات شيوعاً في تفسير العنف ،وتتطلق من فرضية أساسية مؤداها أن الأشخاص يتعلمون العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى ، وأن عملية التعلم هذه تبدأ بالأسرة ، فبعض الآباء يشجعون أبناءهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف ،كما أنهم يطالبونهم بأن لا يكونوا ضحايا للعنف.

سادساً: نظرية الضبط الاجتماعي

تعد نظرية الضبط الاجتماعي إحدى النظريات التي تسهم في تفسير سلوك العنف، كما تعد هذه النظرية من بين النظريات السوسولوجية التي تنظر إلى العنف على اعتبار أنه استجابة للبناء الاجتماعي، ويرى أصحاب هذه النظرية أن العنف غريزة انسانية فطرية تعبر عن نفسها عندما يفشل المجتمع في وضع قيود محكمة على أعضائه .

كما أن أصحاب نظرية الضبط يرون أن خطر الدفاع بالنسبة للمجتمع يتمثل في معايير الجماعة التي لا تشجع العنف وتستنكره ، فأعضاء المجتمع الذين لا يتم ضبط سلوكهم عن طريق الأسرة وغيرها من الجماعات الأولية ، يتم ضبط سلوكهم عن طريق وسائل الضبط الرسمية وعندما تقشل الضوابط الرسمية، يظهر سلوك العنف بين أعضاء المجتمع ، وتؤكد هذه النظرية أن المجتمع يوجد مجموعة من القواعد التنظيمية التي تحدد للأفراد المجالات المقبولة وغير المقبولة بين أنماط السلوك الاجتماعية.

تعقيب

على الرغم من الاسهامات النظرية التي قدمها العلماء والباحثين السوسولوجيين لظاهرة العنف بصورة عامة ،والعنف ضد المرأة بصفة خاصة من جانب ، إلا أنه لا يمكن النظر إلى الظاهرة من جانب أو زاوية واحدة فالظاهرة معقدة ومتشابكة من حيث الاسباب المؤدية اليها ،ومن حيث الأبعاد المكونة لها .

يتضح من خلال العرض السابق للتوجه البيولوجي أنه قدم اجابات مهمة لعدة أسئلة واشكالات مرتبطة بموضع العنف ،ويمكن أن يكون هذا التوجه مفيد ،لكن فقط لفهم سلوك الأشخاص الذين يمارسون العنف في كل مناحي حياتهم وبشكل مستمر بالمقابل لم يستطع هذا التوجه الاجابة على العديد من الانتقادات الموجهة لها

،ذلك أنه إذا كان العنف ذو طبيعة بيولوجية فلماذا هناك من يمارس هذا العنف حتى في حالات الأزمات والحروب وحتمية الجانب البيولوجي والغاء العقل والتفكير لدى الانسان ، وتغيب اى حس بالعدالة والانسانية والتعاطف ونبذ العنف عند الفرد ،جعلنا هذا التوجه ضعيف أمام الانتقادات المطروحة.

كما يعتبر هذا التوجه البيئي من أكثر التوجهات جاذبية للباحثين في السنوات الأخيرة لأنها توجه الانتباه الى عدة مستويات مختلفة من التحليل والى مجموعة واسعة ومتداخلة من العوامل في آن واحد ، وعلاوة على ذلك فإن هذا التوجه يعد توجه مرن ويمكن تعديله ليتناسب مع موضوع العنف وأشكاله.

وما احتوته نظرية الضبط الاجتماعي والتي تفترض أن الضبط هو خط الدفاع بالنسبة للأفراد المجتمع ويتمثل في معايير الجماعة التي لا تشجع العنف وتكرهه، فأعضاء المجتمع الذين لا يتم ضبط سلوكهم عن طريق الأسرة وغيرها من الجماعات الأولية يتم ضبط سلوكهم عن طريق وسائل الضبط الرسمية يظهر دور الضوابط الرسمية ، والمتمثل في الشرطة النسائية والتي تشكل عامل أساسى في ضبط سلوك العنف في المجتمع ، وتمارس دورها عند وجود خلل واضح يؤثر على المرأة ويمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية كثيرة عليها.

أشكال العنف ضد المرأة

يمكن تحديد أنواع العنف ضد المرأة على النحو التالي: (Walte, 2011)

- **العنف المعنوي النفسي:** وهو من أصعب مظاهر العنف ضد المرأة ، إذ أنه غير محسوس ولا يلمس ولا يوجد أثر واضح له ، ويكون نتيجة إهمال المرأة ذاتيتها واحتقارها وحرمانها من الحرية وهضم حق الاختيار وهو ما يلاحظ في بعض الدول بنسب حادة ، حيث تحرم المرأة من حق التعليم ، والاستقلال الاقتصادي ، وتولي بعض الوظائف والحق السياسي ، وهذه المظاهر وغيرها والتي تحكم دون مقياس علمي بدونية المرأة والغاء ذاتيتها والحكم بقصورها أمام النظرة الذكورية التي تبيح للرجل حق السيطرة ، وهو ما ينعكس سلباً على نفسية المرأة بل وتمارس عليها عنفاً غير ملحوظ عينياً .
- **العنف الجسدي:** وهو واضح عكس سابقه ، ويترك آثاراً واضحة وتستخدم فيه أدوات مختلفة كما يأخذ أشكالاً متعددة والتي تشير اليها المحاكم والدراسات وان العنف الجسدي يعتبر من الانواع الخطيرة التي تتعرض لها المرأة وتكمن خطورتها في أنها تبقى طي الكتمان خاصة عندما تكون من طرف رجال الأسرة.
- **العنف القانوني:** وهو العنف الذي تتعرض له المرأة بسبب القوانين خاصة في مواضيع الزواج - الطلاق - الحضانة - النفقة .

الآثار المترتبة على العنف الموجه ضد المرأة :

استقر في أدبيات التنمية بأن المجتمع الذي لا يستطيع أن ينهض هو المجتمع الذي أضعف نصفه ، بمعنى أن الخسارة المترتبة على اضعاف المرأة في منظور النوع تفوق الخسارة في منظور الكم أضعافاً ، لذلك فالنساء هم عماد الحياة في المجتمعات البشرية كافة، ومع ذلك لا تلقى النساء في المجتمعات العربية حظ الرجال من المكانة الاجتماعية ، ويحرمهن بوجه عام من التقدير المادي والمعنوي ، الذي يتناسب مع قيمتهن الإنسانية ومساهمتهن الحيوية في المجتمع.

وبشكل عام قد يكون من الصعب حصر الآثار التي يتركها العنف على المرأة ؛ وذلك لأن المظاهر التي يأخذها هذا الجانب كثيرة ومتعددة .وفيما يلي عرض لأهم هذه الآثار: (Lacey & McPherson, 2013)

١- الآثار النفسية

- فقدان المرأة لثقتها فى نفسها وكذلك احترامها لنفسها.
- شعور المرأة بالذنب إزاء الأعمال التى تقوم بها.
- احساسها بالعجز- والمهانة - اضطراب الصحة النفسية.
- ولا شك أن هذه الآثار النفسية، أو بعضها تقضى إلى أمراض نفسية أو نفسية -جسدية متنوعة كفقدان الشهية، اضطراب الدورة الدموية، اضطرابات المعدة وغيرها من الاضطرابات.

٢- الآثار الاقتصادية

كشف تقرير الصحة العالمية المنشور فى عام ٢٠١٢ عن "العنف الممارس ضد المرأة" عن الآثار والتكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة ووفقاً للتقرير، فالعنف ضد النساء يؤدي إلى فقرهن. كما يحمل ميزانية الدولة بمصاريف كان يمكن الاستغناء عنها لو لم توجد هذه الممارسات العنيفة ضد النساء. وكذلك يجب تذكر تكاليف نظم العدالة ومراكز الشرطة والمحاكم والخدمات الصحية والإسكان والخدمات الاجتماعية المختلفة التى تقدم لمن تعرضن للعنف كل هذه المصروفات تضاف الي ميزانية الدول لإصلاح ما اوجدته الممارسات العنيفة ضد النساء.

٣- الآثار الاجتماعية للعنف :

تعد هذه الآثار من أشد ما يتركه العنف على المرأة ويمكن إبراز أهم هذه الآثار فيما يلي:
الطلاق- التفكك الأسري- سوء واضطراب العلاقات بين أهل الزوج والزوجة - تسرب الأبناء من المدارس - عدم التمكن من تربية الأبناء .

تعقيب

مما سبق يمكن القول أن الآثار المترتبة على العنف ضد المرأة هو اعاقة اندماج المرأة فى الحياة الاقتصادية الإنتاجية وتقليص فرصة الدولة فى الاستفادة من الطاقة النسائية الكامنة ، وكذلك اضعاف فرصة توظيف هذه الطاقات فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إجراءات المنهجية للبحث

نوع البحث :

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية التى تهدف إلى جمع بيانات عن دور الشرطة النسائية فى مواجهة العنف ضد المرأة .

منهج البحث:

استخدم البحث الحالي منهج المسح الاجتماعى عن طريق العينة وذلك لتوافق هذا المنهج مع أهداف البحث .

أداة البحث :

لجمع بيانات البحث الحالي تم الاستعانة بالاستبيان كأداة وتم تصميمه ليشتمل على قسمين:

- البيانات الأولية: وتتكون من العمر والحالة الاجتماعية والمؤهل العلمي.

- عبارات تتعلق بأراء عينة البحث حول دور الشرطة النسائية في مكافحة العنف ضد المرأة ، وتم توزيعها على ثلاثة محاور على النحو التالي:

المحور الاول: أنواع العنف الموجه ضد المرأة.

المحور الثاني: الإجراءات الوقائية التي تنفذها الشرطة النسائية للحد من حالات العنف.

المحور الثالث: طرق تعامل الشرطة النسائية مع حالات العنف ضد المرأة.

تقنين أداة البحث

صدق أداة البحث:

للتحقق من صدق الاستبيان قامت الباحثة بعرضه على مجموعة من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع وذلك بهدف التحقق من مدى ما اذا كان الاستبيان يقيس ما وضع من أجله ومدى وضوح العبارات ، وفي ضوء آراء المحكمين قامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة على الاستبيان.

ثبات أداة البحث :

للتحقق من ثبات الاستبيان قامت الباحثة بتطبيقه على عينة عشوائية بلغت (٢٦) مفردة من المستفيدات من ادارة مكافحة جرائم العنف ضد المرأة ، وتم اعادة التطبيق بعد مرور أسبوعين وحساب معامل الثبات والذي بلغ ٠,٨٦ مما يشير إلى ثبات الاستبيان.

عينة البحث :

تكونت عينة البحث من (٦٤) مفردة من المستفيدات من ادارة مكافحة جرائم العنف ضد المرأة بمحافظة الشرقية ، وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية وتمثلت خصائص العينة في البيانات التالية:

جدول (١)

الفئات العمرية لعينة البحث

النسبة	التكرار	العمر
٢٥%	١٦	(١٨- أقل من ٢٥) عاماً
٣٩,٠٦%	٢٥	(٢٥- أقل من ٣٥) عاماً
٢١,٨٨%	١٤	(٣٥- أقل من ٤٥) عاماً
١٤,٠٦%	٩	٤٥ عاماً فأكثر
١٠٠%	٦٤	المجموع

يتضح من جدول (١) أن الفئة العمرية (٢٥ – أقل من ٣٥) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٥٨,٨%) ، وجاءت الفئة العمرية (١٨ – أقل من ٢٥) في المرتبة الثانية بنسبة (٣٨,٢%) ، وتلتها الفئة العمرية (١٨ – أقل من ٢٥) بنسبة ، وأخيراً الفئة العمرية (٤٥ فأكثر).

جدول (٢)

الحالة الاجتماعية لعينة البحث

النسبة	التكرار	الحالة الاجتماعية
٢٠,٣١%	١٣	عزباء
٤٠,٦٣%	٢٦	متزوجة
٢٦,٥٦%	١٧	مطلقة
١٢,٥%	٨	أرملة
١٠٠%	٦٤	المجموع

يتضح من جدول (٢) أن فئة المتزوجات من أفراد عينة البحث تأتي في المرتبة الأولى وذلك بنسبة (٤٠,٦٣%) ، وتلتها فئة المطلقات بنسبة (٢٦,٥٦%) ، ثم فئة العازبات بنسبة (٢٠,٣١%) ، وأخيراً أتت فئة الأراامل في المرتبة الاخيرة بنسبة (١٢,٥%) .

جدول (٣)
المؤهل العلمي لعينة البحث

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
١٢,٥%	٨	الشهادة الابتدائية
١٧,١٩%	١١	الشهادة الاعدادية
٤٢,١٩%	٢٧	الشهادة الثانوية العامة أو الفنية
٢٨,١٣%	١٨	الشهادة الجامعية

يتضح من جدول (٣) أن حملة الشهادة الثانوية العامة أو الفنية جاءوا في المرتبة الاولى بنسبة (٤٢,١٩%) ، وجاء حملة الشهادة الجامعية في المرتبة الثانية بنسبة (٢٨,١٣%) ، ثم حملة الشهادة الاعدادية بنسبة (١٧,١٩%) ، وأخيراً جاء حملة الشهادة الابتدائية في المرتبة الاخيرة بنسبة (١٢,٥%).

مجالات البحث :

١ – المجال المكاني :

تمثل المجال المكاني للبحث في ادارة مكافحة جرائم العنف ضد المرأة بمحافظة الشرقية.

٢ – المجال البشرى :

تمثل المجال البشرى للبحث فى مجموعة من المستفيدات من ادارة مكافحة جرائم العنف ضد المرأة بمحافظة الشرقية.

٣ – المجال الزمنى :

تم جمع البيانات في شهر يوليو ٢٠١٧ حيث تم التطبيق الميدانى وجمع البيانات وتحليلها والوصول إلى النتائج ومناقشتها واقتراح التوصيات .

نتائج البحث ومناقشتها

الإجابة على التساؤل الأول :

ينص التساؤل الأول على ما يلي:

ما أنواع العنف الموجه ضد المرأة كما تعكسه عينة البحث ؟

وللإجابة على هذا التساؤل قامت الباحثة بالتعرف على أهم أنواع العنف التى تتعرض لها المرأة كما تعكسها عينة البحث ، وذلك فيما يتعلق بالجوانب التالية :

- العنف الجسدى من قبل أحد أفراد الأسرة.
- العنف النفسى من قبل أشخاص غرباء .
- تلقى تهديدات بالابتزاز عبر شبكات التواصل الاجتماعى.
- التعرض للعنف الاقتصادى .
- التهديد بقطع العلاقات الاسرية.

وفيما يلى عرضا لكل بند من هذه البنود :

جدول (٤)

يوضح وجهة نظر أفراد عينة البحث حول
حالات العنف الجسدى من قبل أحد أفراد الأسرة

تعرضت للعنف الجسدى من أحد أفراد أسرتى					
غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق	
%	ك	%	ك	%	ك
٢٨,١٣	١٨	٢٠,٣١	١٣	٥١,٥٦	٣٣

ويتضح من جدول (٤) أن ٥١,٥٦% من أفراد عينة البحث وافقوا على أن التعرض للعنف الجسدى من قبل أحد أفراد الأسرة ، وأن ٢٠,٣١% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما ، وأن ٢٨,١٣% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أحمد، ٢٠١١) والتي أكدت فيها على أن غالبية حالات الدراسة تعرضوا للعنف الأسري وترجع الباحثة هذه النتيجة مدي انتشار العنف الاسري في المجتمع المصري ومدي تعرض المرأة للأذى الجسدي ويترتب على هذه النتيجة المهمة ضرورة اعادة النظر إلى الأسباب التي أدت إلى تشكيل مثل هذه المدركات السلبية حول هذه النوعية من أشكال العنف داخل الأسرة المصرية.

جدول (٥)

يوضح وجهة نظر أفراد عينة البحث حول التعرض
لحالات العنف النفسى من قبل أشخاص غرباء

تعرضت للعنف النفسى من قبل شخص غريب					
غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق	
%	ك	%	ك	%	ك
٧,٨١	٥	٢٦,٥٦	١٧	٦٥,٦٣	٤٢

يتضح من جدول (٥) أن ٦٥,٦٣% من أفراد عينة البحث وافقوا على التعرض للعنف النفسى من قبل شخص غريب ، وأن ٢٦,٥٦% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما ، وأن ٧,٨١% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة(عمران ، ٢٠٠٥) والتي توصلت إلى أن النساء المعنفات لديهن مشاكل نفسية بسبب أشخاص غرباء تجدر الإشارة هنا إلى مدى ارتفاع نسبة العنف النفسى الذي تتعرض له الاناث بسبب الأشخاص الغرباء في الشارع أو في مجال العمل أو في وسائل المواصلات وهذا يتطلب التواجد المستمر من قبل الشرطة النسائية.

جدول (٦)

يوضح وجهة نظر أفراد عينة البحث حول تلقي تهديدات بالابتزاز عبر شبكات التواصل الاجتماعي

تعرضت للابتزاز عبر شبكات التواصل الاجتماعي					
غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق	
%	ك	%	ك	%	ك
٧١,٨٧	٤٦	١٧,١٩	١١	١٠,٩٤	٧

يتضح من جدول (٦) أن ١٠,٩٤% من أفراد عينة البحث وافقوا على التعرض للابتزاز عبر شبكات التواصل الاجتماعي ، وأن ١٧,١٩% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما على ذلك ، وأن ٧١,٨٧% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك ، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (عثمان ، ٢٠١٣) والتي أكدت على تعرض المرأة لكل أنواع العنف.

جدول (٧)

يوضح وجهة نظر أفراد عينة البحث حول التعرض للعنف الاقتصادي

تعرضت للعنف الاقتصادي أكثر من مرة في حياتي					
غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق	
%	ك	%	ك	%	ك
٣٢,٨١	٢١	٣٧,٥	٢٤	٢٩,٦٩	١٩

يتضح من جدول (٧) أن ٢٩,٦٩% من أفراد عينة البحث وافقوا على التعرض للعنف الاقتصادي ، وأن ٣٧,٥% من أفراد عينة الدراسة وافقوا إلى حد ما على ذلك ، وأن ٣٢,٨١% من أفراد عينة الدراسة لم يوافقوا على ذلك . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أحمد، ٢٠١١) والتي توصلت إلى أن غالبية حالات العنف الاسري تعرضن الى سلب الممتلكات الخاصة بهن .

جدول (٨)

يوضح وجهة نظر أفراد عينة البحث حول التهديد بقطع العلاقات الأسرية

سبق تم تهديدي بقطع الصلة بيني وبين أفراد أسرتي					
غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق	
%	ك	%	ك	%	ك
٥١,٥٦	٣٣	٢٦,٥٦	١٧	٢١,٨٨	١٤

يتضح من جدول (٨) أن ٢١,٨٨% من أفراد عينة البحث وافقوا على أنهم تلقوا تهديدا من رب الأسرة بقطع الصلة بينهم وبين أفراد أسرهم ، وأن ٢٦,٥٦% من أفراد عينة البحث موافقين إلى حد ما على ذلك ، وأن ٥١,٥٦% من أفراد عينة الدراسة غير موافقين على ذلك . وترجع الباحثة هذه النتيجة الى انتهاك حقوق الإنسان الناتج عن التمييز ضد المرأة قانونيا وعمليا، وكذلك عن استمرار نهج اللامساواة بين الجنسين والذي يتضح في قدرة الرجل على تهديد المرأة باستمرار بعدم رؤية ابنائها مثلاً .

الإجابة على التساؤل الثاني :

ينص التساؤل الثانى على ما يلى :

ما الإجراءات الوقائية التى تنفذها الشرطة النسائية للحد من حالات العنف ضد المرأة كما تعكسها عينة البحث؟

وللإجابة على هذا التساؤل قامت الباحثة بالتعرف على أهم الإجراءات التى تتبعها إدارة مكافحة جرائم العنف ضد المرأة كما تعكسها عينة البحث ، وذلك فيما يتعلق بالجوانب التالية :

- إتاحة المعلومات والأرقام المجانية من قبل الادارة.
 - تعامل الادارة مع البلاغات المقدمة لهم.
 - عمل الادارة على تنمية ثقافة الحوار بينها وبين الأسرة.
 - عقد الشرطة النسائية ندوات ومحاضرات للتوعية بكيفية التعامل مع العنف .
 - تواجد خدمات أمنية ثابتة ومتحركة فى الأماكن الحيوية للتصدى لحالات التحرش .
 - تنمية وعي أفراد المجتمع بدور الشرطة النسائية وتسهيل مهمتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
 - تعزيز القوانين التى تعمل على حماية المرأة من العنف .
- وفىما يلى عرض لكل بند من هذه البنود :

جدول (٩)

يوضح وجهة نظر أفراد عينة البحث حول إتاحة

المعلومات والأرقام المجانية من قبل ادارة مكافحة جرائم العنف المرأة

أرى أن الإدارة تعمل على نشر كافة المعلومات التى تمكنا من الوصول إليها					
غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق	
%	ك	%	ك	%	ك
٢٠,٣١	١٣	١٤,٠٦	٩	٦٥,٦٣	٤٢

ويتضح من جدول (٩) أن ٦٥,٦٣ % من أفراد عينة البحث وافقوا على أن إدارة مكافحة جرائم العنف ضد المرأة تعمل على نشر وإتاحة المعلومات التى تمكن المرأة من الوصول إليها ، وأن ١٤,٠٦ % من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما على ذلك ، وأن ٢٠,٣١ % من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية،) والتي أشارت إلى أن العمل الشرطي النسائي يوفر الدعم للمرأة في المجتمع من حيث سهولة الوصول لهن فى أى وقت ، وتعزى الباحثة هذه النتائج إلى حرص الادارة على توفير سبل التواصل بينها وبين المرأة في المجتمع المصري.

جدول (١٠)

يوضح وجهة نظر أفراد عينة البحث حول قيام الشرطة النسائية
بالتعامل مع البلاغات المقدمة إليها

أرى أن الشرطة النسائية تتعامل مع البلاغات المقدمة لها					
غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق	
%	ك	%	ك	%	ك
٢٦,٥٦	١٧	٤٠,٦٣	٢٦	٣٢,٨١	٢١

يتضح من جدول (١٠) أن ٣٢,٨١% من أفراد عينة البحث وافقوا على أن منسوبات إدارة مكافحة العنف يتعاملوا مع كافة البلاغات المقدمة لهم ، وأن ٤٠,٦٣% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما على ذلك ، وأن ٢٦,٥٦% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الطيب، ٢٠٠١) والتي أكدت على أن للشرطة النسائية كثير من الايجابيات في التعامل مع قضايا المرأة وخاصة قضية العنف ، وترجع الباحثة هذه النتيجة الى محاولة الادارة القيام بواجباتها لاثبات أن هناك جهة مسؤولة عن حماية المرأة بالمجتمع المصري.

جدول (١١)

يوضح وجهة نظر أفراد عينة البحث حول عمل ادارة مكافحة جرائم
العنف ضد المرأة على تنمية ثقافة الحوار بينها وبين الأسرة

أرى أن الإدارة تنشر ثقافة الحوار بينها وبين الأسرة					
غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق	
%	ك	%	ك	%	ك
٤٠,٦٢	٢٦	١٧,١٩	١١	٤٢,١٩	٢٧

يتضح من جدول رقم (١١) أن ٤٢,١٩% من أفراد عينة البحث وافقوا على أن الادارة تتحاور مع أسرة الفتاة أو المرأة المعنفة ، وأن ١٧,١٩% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما على ذلك ، وأن ٤٠,٦٢% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك ويتضح من هذه النتائج مدي تقبل الاسرة للحوار الهادف بينها وبين الادارة والذي يعود بالنفع على المجتمع ويقلل من انتشار العنف وينمي الوعي بكيفية التعامل معه.

جدول (١٢)

يوضح وجهة نظر أفراد عينة البحث حول عقد الشرطة النسائية
ندوات ومحاضرات للتوعية بكيفية التعامل مع حالات العنف

أرى أن الشرطة النسائية تعمل على عقد ندوات للتوعية بكيفية التعامل مع العنف					
غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق	
%	ك	%	ك	%	ك
٦٧,١	٤٣	١٢,٥	٨	٢٠,٣	١٣
	٩		٥		١

يتضح من جدول (١٢) أن ٢٠,٣١% من أفراد عينة البحث وافقوا على أن إدارة مكافحة العنف يقمن بعقد ندوات ومحاضرات للتوعية بكيفية التعامل مع حالات العنف ، وأن ١٢,٥% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما على ذلك ، وأن ٦٧,١٩% من أفراد عينة البحث غير موافقين على ذلك . وتؤكد هذه النتيجة حرص

الإدارة على عقد الكثير من الندوات لتنمية الوعي لدى المرأة في كيفية التعامل مع حالات العنف ، وكما ترجع الباحثة هذه النتيجة إلى الوعي الموجود لدى عينة البحث على حضور الندوات التي تعقدتها الإدارة كما يتضح أيضا قدرة الإدارة على رعاية ودعم المعنفات من خلال ما تقدمه من برامج تثقيفية.

جدول (١٣)

يوضح وجهة نظر أفراد عينة البحث حول تواجد ثابتة ومتحركة للشرطة النسائية حول الأماكن الحيوية للتصدى لحالات التحرش

تتصدى الشرطة النسائية لأى حالة تحرش					
موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق	
ك	%	ك	%	ك	%
٢٤	٣٧,٥	١٩	٢٩,٦٩	٢١	٣٢,٨١

يتضح من جدول (١٣) أن ٣٧,٥% من أفراد عينة البحث وافقوا على أن هناك تواجد خدمات أمنية ثابتة ومتحركة في الأماكن الحيوية من أجل التصدى لحالات التحرش التي تتعرض لها المرأة ، وأن ٢٩,٦٩% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما على ذلك ، وأن ٣٢,٨١% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك وبناء على هذه النتائج نجد أن سياسة الإدارة تهدف إلى تحسين صورة التفاعل الشرطي النسائي حيث تحرص على التواجد الميداني الفاعل والمؤثر وتقديم تفاعل ايجابي بين الإدارة والشارع المصري.

جدول (١٤)

يوضح وجهة نظر أفراد عينة البحث حول دور الإدارة في تنمية وعى أفراد المجتمع بأهمية الشرطة النسائية وتسهيل مهمتها

أرى أن الإدارة تعمل على تنمية الوعي بأهمية الشرطة النسائية وتسهيل مهمتها					
موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق	
ك	%	ك	%	ك	%
١١	١٧,١٩	١٥	٢٣,٤٤	٣٨	٥٩,٣٧

يتضح من جدول (١٤) أن ١٧,١٩% من أفراد عينة البحث وافقوا على أن الإدارة تعمل على تنمية الوعي بأهمية الشرطة النسائية وتسهيل مهمتها ، وأن ٢٣,٤٤% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما على ذلك ، وأن ٥٩,٣٧% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك ، وترجع الباحثة هذه النتيجة إلى ثقافة المجتمع المصري والتي ترى أن العمل الشرطي النسائي عمل غير لائق بالمرأة وبالتالي يعد عملاً غير هادف وغير مجدي في المجتمع ويترتب على هذه النتيجة ضرورة العمل على تنمية الوعي لدى أفراد المجتمع من خلال مؤسسات الدولة خاصة المدرسة والجامعة والاعلام حتي نستطيع تغيير الثقافة الموروثة والتي تعوق تقدم المجتمع .

جدول (١٥)

يوضح وجهة نظر أفراد عينة البحث حول تعزيز القوانين التي تعمل على حماية المرأة ضد العنف

أرى أن هناك قوانين كثيرة تعزز حماية المرأة من العنف					
موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق	
ك	%	ك	%	ك	%
١٩	٢٩,٦٩	٢٤	٣٧,٥	٢١	٣٢,٨١

يتضح من جدول (١٥) أن ٢٩,٦٩% من أفراد عينة البحث وافقوا على أن هناك قوانين جديدة تعمل على حماية المرأة من العنف ، وأن ٣٧,٥% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما ، وأن ٣٢,٨١% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك، وترجع الباحثة هذه النتائج إلى ضرورة إعادة النظر في كثير من القوانين التى تخص المرأة وخاصة أنها تشعر في كثير من الاحيان بالعنف والتمييز من قبل بعض أفراد المجتمع .

الإجابة عن التساؤل الثالث :

ينص التساؤل الثالث على ما يلى :

ما طرق تعامل الشرطة النسائية مع حالات العنف كما تعكسها عينة البحث؟

وللإجابة على هذا التساؤل قامت الباحثة بالتعرف على طرق تعامل الشرطة النسائية مع حالات العنف كما تعكسها عينة البحث ، وذلك فيما يتعلق بالجوانب التالية :

- الحرص على سرية المعلومات التى تدلى بها المرأة المعنفة.
 - توفير الدعم الاجتماعي والنفسي والقانوني للمرأة المعنفة.
 - تطوير الخدمات المقدمة للمرأة المعنفة.
 - كفاءة الشرطة النسائية في تقديم المساعدة للمرأة المعنفة.
 - توافر ارقام مجانية لتسهيل وصول المرأة إلى ادارة مكافحة العنف.
- وفيما يلى عرضا لكل بند من هذه البنود :

جدول (١٦)

يوضح وجهة نظر أفراد عينة البحث حول مدى سرية المعلومات التى تدلى بها المرأة المعنفة

أثق فى حفاظ الشرطة النسائية على سرية المعلومات التى أدلى بها لهن					
غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق	
%	ك	%	ك	%	ك
٢٥	١٦	١٧,١٩	١١	٥٧,٨١	٣٧

يتضح من جدول (١٦) أن ٥٧,٨١% من أفراد عينة البحث وافقوا على أن هناك سرية كبيرة على ما يدلوا به من معلومات لمنسوبات الإدارة ، وأن ١٧,١٩% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما ، وأن ٢٥% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (محمد عبد الله، ٢٠١٤) والتي أظهرت أن نسبة الثقة فى عناصر الشرطة النسائية بدبى تبلغ ٩٠% ويأتى هذا مخالفاً لنتائج كثير من الدراسات السابقة للدول الأخرى والتي أشارت إلى انخفاض الثقة فى الشرطة النسائية ، ويتضح مما سبق أن لعامل الثقة والشعور بالامان دور كبير في تشجيع المترددات على الادارة ل طرح ما لديهم من مشكلات بسبب ما يتعرضن له من عنف نفسي أو جسمي .

جدول (١٧)

يوضح وجهة نظر أفراد عينة البحث حول توفير

الدعم الاجتماعي والنفسي والقانونى للمرأة المعنفة

قدمت الادارة دعماً اجتماعياً ونفسياً وقانونياً لى					
موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق	
ك	%	ك	%	ك	%
٤١	٦٤,٠٦	١٣	٢٠,٣١	١٠	١٥,٦٣

يتضح من جدول (١٧) أن ٦٤,٠٦% من أفراد عينة البحث وافقوا على أن هناك دعماً نفسياً وقانونياً واجتماعياً من قبل الإدارة ، وأن ٢٠,٣١% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما ، وأن ١٥,٦٣% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبد الوهاب التحافى، ٢٠٠٥) والتي أكدت على بعض النتائج من أهمها أن مستقبل الشرطة النسائية فى الواقع العربى يدعو إلى التفاؤل وأنه يمكن تفعيلها من خلال منطلقات عديدة من أبرزها تأسيس معهد تأهيلي وتدريبى للشرطة النسائية للتعامل مع كافة الظروف النفسية والقانونية والأمنية وإدخال العنصر النسائي فى الشرطة بما يلائم طبيعة المرأة من مهام ، ويتضح لنا من هذه النتائج أن الأفراد فى عينة البحث كما اتضح هذا ايضا من مدى اهتمام مصر بتوفير وانشاء جهاز يختص فقط بهذه الجوانب.

جدول (١٨)

يوضح وجهة نظر أفراد عينة البحث حول

تطوير الخدمات المقدمة للمرأة المعنفة

أرى أن هناك تطويرا ملحوظا فى الخدمات المقدمة للمعنة					
موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق	
ك	%	ك	%	ك	%
٢١	٣٢,٨١	٢٦	٤٠,٦٢	١٧	٢٦,٥٦

يتضح من جدول رقم (١٨) أن ٣٢,٨١% من أفراد عينة البحث وافقوا على أن هناك تطورا ملحوظا فى الخدمات المقدمة إليهن من قبل منسوبات الإدارة ، وأن ٤٠,٦٢% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما ، وأن ٢٦,٥٦% من أفراد عينة البحث الدراسة لم يوافقوا على ذلك . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبد الوهاب التحافى، ٢٠٠٥) والتي توصلت لبعض النتائج من أهمها أن مستقبل الشرطة النسائية فى الواقع العربى يدعو إلى التفاؤل وأنه يمكن تفعيلها من خلال منطلقات عديدة من أبرزها تأسيس معهد تأهيلي وتدريبى للشرطة النسائية للتعامل مع كافة الظروف النفسية والقانونية والأمنية وإدخال العنصر النسوي فى الشرطة بما يلائم طبيعة المرأة من مهام ، ويتضح من هذه النتائج أن النسبة الاكبر من العينة ترى التقدم فى قدرات عضوات الادارة وترجع الباحثة ذلك إلى حرص الادارة بصفة مستمرة على تطوير وتأهيل أعضائها من أجل تفعيل دورهم فى تحقيق الاهداف المنشودة.

جدول (١٩)

يوضح وجهة نظر أفراد عينة البحث حول
كفاءة وقدرة الشرطة النسائية فى مساعدتهن

أثق فى كفاءة وقدرة الضابطة على مساعدتى					
غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق	
%	ك	%	ك	%	ك
١٨,٧٥	١٢	٤٦,٨٨	٣٠	٣٤,٣٨	٢٢

يتضح من جدول رقم (١٩) أن ٣٤,٣٨% من أفراد عينة البحث وافقوا على أن هناك ثقة عالية فى كفاءة وقدرة ضابطات الشرطة على تقديم المساعدة لهن ، وأن ٤٦,٨٨% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما ، وأن ١٨,٧٥% من أفراد عينة الدراسة غير موافقين على ذلك ، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الضبط الاجتماعي والتي تؤكد على قدرة مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمي على توفير مجموعة من القواعد التنظيمية التى تحدد للأفراد المجالات المقبولة وغير المقبولة بين أنماط السلوك الاجتماعية وتلبي كافة الاحتياجات الخاصة بهم، ويتضح من هذه النتائج أن أفراد عينة البحث توجد لديهم القناعة فى عضوات الإدارة وأنهن لم يترددوا لحظة فى اللجوء لهن من أجل طلب المساعدة وهذا يؤكد مدى الجدية فى عمل الإدارة .

تعقيب عام على نتائج البحث:

فى ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث أصبح من الواضح أن ثمة ضرراً اجتماعياً وثقافياً يلحق بالمجتمع وأفراده ، فقد تزايدت حوادث العنف ضد المرأة خلال الآونة الأخيرة تزايداً مطرداً على المستوى العالمي والاقليمي والمحلى فاق كل التوقعات والسياسات الاجتماعية التي أعدت بشأنها.

وقد أوضحت بعض الاحصاءات أن العنف ضد المرأة يمثل مشكلة تعانىها كافة المجتمعات ، حيث يشير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية أن أكثر من ٧٠٠ مليون امرأة حول العالم تزوجن فى مرحلة الطفولة و١٤% من الفتيات فى العالم العربي تم تزويجهن قبل بلوغ سن الـ ١٨ ، أما ٣٠% من النساء فتعرضن لعنف الأزواج ، ويشير موقع الامم المتحدة للمرأة إلى أن نسبة العنف ضد المرأة فى بعض البلدان تبلغ نحو ٧٠% ، وأن ٣٧% من النساء حول العالم تعرضن لعنف جسدي أو اقتصادي لمرة واحدة فى حياتهن على الأقل ، كما تشير الاحصائيات إلى أن ٦ من كل ١٠ نساء معنفات لا يخبرن أية جهة عن تعرضهن للعنف (maoseiat.com-organization,2015).

وطرح هذا البحث عدد من التساؤلات حول ادارة مكافحة العنف ضد المرأة والشرطة النسائية كما تعكسها عينة البحث من حيث ، أنواع العنف الموجه ضد المرأة ، والإجراءات الوقائية التى تنفذها الشرطة النسائية للحد من حالات العنف ضد المرأة ، وطرق تعامل الشرطة النسائية مع حالات العنف.

وكان من أبرز النتائج التي توصل لها البحث مايلي:

بالنسبة لأنواع العنف الموجه ضد المرأة:

١- أن ٥١,٥٦% من أفراد عينة البحث وافقوا على أن أنهن تعرضن للعنف الجسدى من قبل أحد أفراد الأسرة ، وأن ٢٠,٣١% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما ، وأن ٢٨,١٣% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك.

٢- أن ٦٥,٦٣% من أفراد عينة البحث وافقوا على أنهن تعرضن للعنف النفسى من قبل شخص غريب ، وأن ٢٦,٥٦% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما ، وأن ٧,٨١% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك.

٣- أن ١٠,٩٤% من أفراد عينة البحث وافقوا على أنهن تعرضن للابتزاز عبر شبكات التواصل الاجتماعى ، وأن ١٧,١٩% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما على ذلك ، وأن ٧١,٨١% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك.

٤- أن ٢٩,٦٩% من أفراد عينة البحث وافقوا على أنهن تعرضن للعنف الاقتصادي ، وأن ٣٧,٥% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما على ذلك ، وأن ٣٢,٨١% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك.

٥- أن ٢١,٨٨% من أفراد عينة البحث وافقوا على أنهن تلقوا تهديدا من رب الأسرة بقطع الصلة بينهن وبين أفراد أسرهن ، وأن ٢٦,٥٦% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما على ذلك ، وأن ٥١,٥٦% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك.

بالنسبة للإجراءات الوقائية التي تنفذها الشرطة النسائية للحد من حالات العنف ضد المرأة:

- أن ٦٥,٦٣% من أفراد عينة البحث وافقوا على أنه يوجد إتاحة للمعلومات والأرقام المجانية من قبل ادارة مكافحة جرائم العنف ضد المرأة ، وأن ١٤,٠٦% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما ، وأن ٢٠,٣١% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك.

- أن ٣٢,٨١% من أفراد عينة البحث وافقوا على أن إدارة مكافحة جرائم العنف ضد المرأة تعاملوا مع البلاغات المقدمة إليهم ، وأن ٤٠,٦٣% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما على ذلك ، وأن ٢٦,٥٦% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك.

- أن ٤٢,١٩% من أفراد عينة البحث وافقوا على أن ادارة مكافحة جرائم العنف ضد المرأة تعمل على تنمية ثقافة الحوار بينها وبين الأسرة ، وأن ١٧,١٩% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما على ذلك ، وأن ٤٠,٦٢% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك.

- أن ٢٠,٣١% من أفراد عينة البحث وافقوا على أن الشرطة النسائية قامت بعقد ندوات ومحاضرات للتوعية بكيفية التعامل مع العنف ، وأن ١٢,٥% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما على ذلك ، وأن ٦٧,١٩% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك.

- أن ٣٧,٥% من أفراد عينة البحث وافقوا على أن هناك تواجداً للخدمات الثابتة والمتحركة فى الأماكن الحيوية للتصدي لحالات التحرش التي تتعرض لها المرأة ، وأن ٢٩,٦٩% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما على ذلك ، وأن ٣٢,٨١% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك وبناء على هذه النتائج نجد أن سياسة الادارة تهدف إلى تحسين صورة التفاعل الشرطي النسائي حيث تحرص على التواجد الميداني الفاعل والمؤثر تقديم تفاعلاً ايجابياً بين الادارة والشارع المصري.

- أن ١٧,١٩% من أفراد عينة البحث وافقوا على الدور الايجابي للشرطة النسائية في تنمية وعي أفراد المجتمع بدورها وتسهيل مهمتها في التصدي لحالات العنف ، وأن ٢٣,٤٤% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما على ذلك ، وأن ٥٩,٣٧% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك وترجع الباحثة هذه النتيجة إلى ثقافة المجتمع المصري والتي ترى أن العمل الشرطي النسائي عمل غير لائق بالمرأة وبالتالي يعد غير هادف وغير مجدي في المجتمع ويترتب على هذه النتيجة ضروري العمل على تنمية الوعي لدى أفراد المجتمع من خلال مؤسسات الدولة خاصة المدرسة والجامعة والاعلام حتي نستطيع تغيير الثقافة المورثة والتي تعوق تقدم المجتمع.

- أن ٢٩,٦٩% من أفراد عينة البحث وافقوا على أن هناك تعزيزاً للقوانين التي تعمل على حماية المرأة من العنف ، وأن ٣٧,٥% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما ، وأن ٣٢,٨١% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك ، وترجع الباحثة هذه النتائج إلى ضرورة إعادة النظر في كثير من القوانين التي تخص المرأة وخاصة أنها تشعر في كثير من الاحيان بالعنف والاضطهاد من المجتمع.

بالنسبة لطرق تعامل الشرطة النسائية مع حالات العنف:

- أن ٥٧,٨١% من أفراد عينة البحث وافقوا على توافر الحفاظ على سرية المعلومات التي تدلي بها المرأة المعنفة لادارة الشرطة النسائية ، وأن ١٧,١٩% من أفراد عينة البحث وافقوا إلى حد ما ، وأن ٢٥% من أفراد عينة البحث لم يوافقوا على ذلك ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (محمد عبد الله ، ٢٠١٤) والذي أظهرت أن نسبة الثقة بعناصر الشرطة النسائية بلغت ٩٠% ويأتى هذا مخالفا لنتائج كثير من الدراسات السابقة للدول الأخرى أشارت إلى انخفاض الثقة فى العناصر النسائية ، ويظهر ذلك أن لعامل الثقة والشعور بالامان دور كبير في تشجيع المترددات على الادارة لطرح ما لديهم من مشكلات بسبب ما يتعرضن له من عنف نفسي أو جسمي .

توصيات البحث :

في ضوء النتائج التي أسفر عنها هذا البحث ، توصي الباحثة بما يلي :

- ١- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول الشرطة النسائية وايضاح الدور الحيوي لها.
- ٢- العمل على تجنب الأسباب المؤدية لحوادث العنف بكل أشكاله ،سواء الأسري أو التحرش بالاناث وغيرها من أشكال العنف.
- ٣- عقد اجتماعات فردية وجماعية بين ادارة مكافحة العنف ضد المرأة وبين المسؤولين عن المعنفات لحل كثير من المشكلات التي تعاني منها المرأة .
- ٤- تفعيل دور الشرطة النسائية في حماية المرأة وتوعية المجتمع بكيفية التعامل معها.
- ٦- إنشاء دور حماية للمرأة التي تتعرض للعنف والعناية بها في كل احتياجاتها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أبوغزالة، هيفاء (٢٠٠٠). تقرير حول العنف ضد المرأة. ندوة تنظيم الأسرة الفلسطينية. المجلس الوطنى لشئون الأسرة.

أشرف، شريهان. (٢٠١٥). الشرطة النسائية بين المحافظة على المرأة وانتهاك حقوقها. مجلة البديل

<https://elbadil.com/2015/7>

برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة. (٢٠١٥). برنامج مكافحة العنف ضد المرأة

<https://www.un.org/ar/women/endviolence/what.shtml>

البلوشى ، كلثوم (٢٠١١). العنف الممارس ضد المرأة من منظور صحي

<https://www.uaestatistics.govare/2/1112>

تاريخ الشرطة النسائية فى العالم

<https://www.strict@ei=gr2iwu-LeiovudeqpagEq>

التحافى، عبد الوهاب عبد الرزاق. (٢٠٠٥). مستقبل الشرطة النسائية فى الوطن العربى. مجلة الفكر الشرطى. مركز بحوث الشرطة القيادة العامة لشرطة الشارقة. العدد (١٧)، ١٣٦-١٥٤.

جامعة الدول العربية. (١٩٩٦). مجلس وزراء الداخلية العرب. الأمانة العامة. جدول أعمال وتوصيات مؤتمرات قادة الشرطة والأمن العرب.

الجبرين، جبرين علي. (٢٠٠٦). العنف الأسرى خلال مراحل الحياة. الرياض. مؤسسة الملك خالد الخيرية.

حلمى، إجلال اسماعيل. (١٩٩٩). العنف الأسرى. القاهرة. دار قباء.

الدوي، موزة عيسى. (٢٠١٦). العنف ضد المرأة فى المجتمع البحريني: دراسة حالة لعينة من النساء المعنفات فى مراكز الرعاية. حوليات آداب عين شمس. المجلد (٤٤)، ٤١١-٤٥١.

الزهرة، ريحاني. (٢٠١٠). العنف الأسرى ضد المرأة وعلاقته بالاضطرابات السيكوسوماتية دراسة مقارنة بين النساء المعنفات وغير المعنفات. رسالة ماجستير. جامعة محمد خضر. الجزائر.

السكران، خالد. (٢٠١١). ثلاثون عاماً شرطة نسائية فى مصر

<https://www.masress.com/almessa/31001>

الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية.

<https://www.ar-arfacebook.com/Moiegy/photos/a.1816762>

الطيان، سوسن صبحي. (٢٠٠٠). البيئة والأداء: دراسة تحليلية حول أثر البيئة على أداء الشرطة النسائية فى جهاز الأمن العام الأردنى. رسالة ماجستير. الجامعة الأردنية.

الطيب، عمر؛ الطيب، محمد. (٢٠٠١). إيجابيات وسلبيات عمل المرأة فى الشرطة. الخرطوم. زمالة أكاديمية الشرطة العليا. دورة الزمالة الخامسة.

عبد الله، سلمى أحمد. (٢٠١٤). الضغط النفسي والاجتماعي للمرأة العاملة بقوات الشرطة بولاية الخرطوم وعلاقتها ببعض المتغيرات الديمقراطية. ماجستير. جامعة الرباط الوطني.

عبد الله، محمد مراد. (٢٠١٤). اتجاهات الشرطة النسائية بدبي حول الكفاءة المهنية والقدرات الذاتية للمرأة في العمل الشرطي.

<https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2014-09-10-1.2199016>

عثمان، هبة نجاح. (٢٠١٣). رؤى الشباب لظاهرة التحرش بالمرأة. دراسة ميدانية على طلاب جامعة المنصورة. رسالة ماجستير. جامعة المنصورة.

عمران، منال. (٢٠٠٥). بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على جرائم العنف الاسري ضد المرأة-دراسة ميدانية في مدينة القاهرة. رسالة دكتوراه. جامعة عين شمس.

العوجي، مصطفى. (٢٠١٧). دروس في العلم الجنائي-الجريمة والمجرم. الجزء الأول. مجلد (٢). منشورات الحلبي الحقوقية.

غيث، محمد عاطف. (٢٠٠٩). قاموس علم الاجتماع. الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية.

كيطان، طالب عبدالرضا. (٢٠١٦). النساء الشرطيات ومكانيزمات التكيف والمواجهة: بحث ميداني. مجلة كلية الآداب. جامعة الكوفة، المجلد (٩). العدد (٢٩)، ٤١٩-٤٥٨.

مجلة الشرطة الأردنية. (٢٠٠٧). عمل المرأة في الشرطة الاردنية. العدد ٤٧، ١٦٤-٢٠٩.

مجلة الشرطة في دولة الامارات العربية المتحدة. (٢٠٠٥). تاريخ الشرطة النسائية في دولة الامارات العربية المتحدة. العدد ٦٨، ٤٣-٦٦.

المحاسنة، محمد عبد الرحيم؛ الخرشنة، عمر مد الله. (٢٠١٥). الكفايات الجوهرية للقيادات النسائية وأثرها في الأداء المؤسسي: دراسة حالة في إدارة الشرطة النسائية الأردنية. مؤتمة للبحوث والدراسات. العلوم الانسانية والاجتماعية. مجلد (٣٠). العدد (١)، ١٩٥-٢٣٦.

محمد، عربي. (٢٠١١). المهارات الشخصية والإدارية لدى ضباط الشرطة. مكتبة دار الأرقم. غزة. فلسطين.

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. (٢٠١٥). النظرة المجتمعية لعمل النساء في الشرطة النسائية في اليمن.

<https://sanaacenter.org>

المقيد، صقر. (٢٠٠٩). الشرطة النسائية وتطبيقاتها في الدول العربية. مركز الدراسات والبحوث. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الهر، قدرة عبدالأمير. (٢٠٠٨). العنف ضد الزوجة وعلاقته بالصحة النفسية لدى الزوجات العربيات المعنفات في مدينة مالو بالسويد. رسالة ماجستير. كلية الآداب والتربية المفتوحة بالدانمارك.

ويتمر، باربارا. (٢٠٠٧). الأنماط الثقافية للعنف. ترجمة ممدوح عمران. عالم المعرفة. العدد ٣٣٧. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Dave, A.(2013).Strategic Alliance. a Way Forward for Violence Against Women: A case for the special Cells.India.Violence Against Women.Tata Institute of social science.Mumbai .Indir.16

- Ellwood, C.(2014).Lombroso's theory of crime.Journal of Criminology. vol(104).issue(2).London.273-293.
- Gracia, E.; Herrero, J.(2010). Acceptability of domestic violence against women in the European Union: a multilevel analysis, Study Submitted to University of Valencia, Spain.
- Gultekina, K.&Leichtman , E. &Garrison , C.(2010).Gender issues and the women of the Turkish National Police.Police Practice and Research:An National Journal.(5).423 – 436
- Harrington , P.(2011).History of women of Policing in U.S.A
<https://pennyharrington.com/visited>
- Hassell,K. &Archbold,C. &Stichman,A.(2010).Comparing the worlplace experiences of male and. female police officers:examining workplace problems stress.job statisfacion and consideration of career change.International Journal of Police Science and Management, 13(1),37-53..
- Lacey,K. ; McPherson,M.(2013).The Impact of Different Types of Intimate Partner Violence on the Mental and Physical Health of Women in Different Ethnic Groups, Journal of Interpersonal Violence,January.vol.28,2,USA.359-385.
- Patrik, J.(2009).Community Violence Prevention and Intervention Strategies: The Need for Multilevel Approaches, *Journal of prevention & Intervention in the Community*. Volume 37.Issue 4.
- Randhawa,G.&Narang,K.(2013).Women in Police:Employment Status and Challenges.ASCI Journal of Management,42(2),38-51.
- Renzetti,M. ; Bergen,R. ;Schwartz,M.(2011).Sourcebook on Violence Against Women:Theoretical and Definitional Issues in Violence Against Women, Chapter 1. In Walter S.Dekeseredy and Martin d. Schwartz, (2nd Eds.),SAGE Publications Inc, California.
- Seklecki,R.&Peynich,R.(2007).A National Survey of Female Police of Officers: An Treadrea,C.(2000).Historical Society in Corporated Australian Police.
www.sapolicehistory.org/women.hotmail[https://](https://www.specialhistory.org/women.hotmail)
- Treadrea,C.(2000).Historical Society in Corporated AustralianPolice
<https://www.specialhistory.org/women.hotmail>
- Walter, S.(2011) Violence Against Women: Myths,facts,Controversies,University of Toronto Press,Canada.
- Yoshin,G.(2004).Law Enforcement in the Edo Period.Japan Echo.31(1),59-62.